مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٠٨**

الثلاثاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غوريراب	(ناميبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد هاينبيكر
	مالي	السيد كاسي
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غرينجر
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

00-70587

افتتحت الجلسة الساعة ٣٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا، استراليا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باكستان، بيلاروس، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سنغافورة، غواتيمالا، قبرص، كرواتيا، لختنشتاين، مصر، ملاوي، موزامبيق، النرويج، نيوزيلندا، الهند، اليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتّبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد حسين (إثيوبيا)، والسيدة وينسلي (استراليا)، والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد وبيسونو (إندونيسيا)، والسيد أحمد (باكستان)، والسيد لينخ (بيلاروس)، والسيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد صن جون – ينغ (جمهورية كوريا)، والسيد أتوكي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد جوكونيا (زمبابوي)، والسيد محبوباني (سنغافورة)، والسيد روزنثال (غواتيمالا)، والسيد زاخيوس (قبرص)، والسيد سيمونوفيتش (كرواتيا)، والسيدة فريتشي (لختنشتاين)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد جويئي (ملاوي)، والسيد سانتوس (موزامبيق)، والسيد براتسكر (النرويج)، والسيد باولس (نيوزيلندا)، والسيد شارما (الهند)، والسيد أكاساكا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيدة أنجيلا كينغ، الأمينة العامة المساعدة والمستشارة الخاصة المعنية بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، والسيدة نويلين هايزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة كينغ إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأدعو السيدة هايزر إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي عناية أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2000/693، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد.

وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاهدة عرض قصير بالفيديو عن المرأة والسلام.

عُرض شريط للفيديو في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصديقي وأخي الأمين العام، كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أهنئ وأشكر رئاسة مجلس الأمن على مبادرتها بعقد هذه الجلسة بشأن موضوع المرأة والصراع المسلح. والموضوع الذي اختير له أهمية حيوية، لأنه يجمع بين جانبين حيويين من رسالة الأمم المتحدة. ويخبرنا الميثاق أن المنظمة قد أنشئت "لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". كما يدعو أيضا إلى المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وواجبنا هو الارتقاء إلى مستوى هذين التحديين وإلا فإننا لن نفلح في تحقيق أي منهما.

وكما يعرف هذا المجلس أفضل من غيره، فقد تغيرت طبيعة الصراع إلى حد كبير في العقود التي تلت وضع الميثاق. فقد حل عصر الصراعات العرقية محل عصر الصراعات بين الدول. وتضاعف عدد الميليشيات، وتفشت الأسلحة الصغيرة. وأصبح القانون الدولي موضعا للسخرية. ولم يعد المدنيون يشكلون غالبية الضحايا فحسب، بل أصبحوا هدفا للصراعات على نحو مطرد. وتتحمل المرأة ما يفوق نصيبها العادل من هذه المعاناة، ابتداء من الاغتصاب والتشريد، إلى الحرمان من الحق في الغذاء والرعاية الصحية.

ولكن المرأة التي تعرف جيدا الثمن الذي يقتضيه الصراع هي أكثر أهلية من الرجل لاتقاء الصراع أو تسويته. ولقد عملت المرأة على مدى أجيال كمعلمة للسلام، سواء في إطار عائلتها أو في مجتمعها. وبرهنت على قدرتها على بناء الجسور بدلا من بناء الجدران العازلة. وكان لها دور حاسم في الحفاظ على النظام الاجتماعي عندما تنهار المجتمعات.

ونحن هنا في الأمم المتحدة نصرف على الطبيعة الدعم القيم الذي توفره المرأة لحفظة السلام التابعين لنا، بتنظيم اللجان، والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الكنسية التي تساعد على تخفيف التوتر بحث ذويهم من الرجال على قبول السلام. ولهذا السبب إلى حد ما، نبذل جهدا خاصا لتوظيف المزيد من النساء في بعثاتنا لحفظ السلام وصنع السلام، ونجعل جميع عملياتنا أكثر وعيا بالمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

لقد تعلمت الأمم المتحدة أن اجتياز الطريق الصعب المؤدي إلى السلم والأمن يعتمد على الاستجابة السريعة للمؤشرات المبكرة للصراع. ونحن نعرف أن اتقاء الصراعات يتطلب استراتيجيات إبداعية. كما نعرف أن تسوية الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام أمور تتطلب كلها نهجا خلاقة مرنة. وفي جميع هذه المجالات، رأينا نماذج لنساء يقمن بأدوار هامة. ودور المرأة في قارتي أفريقيا لا يقل عن ذلك على الإطلاق.

بيد أن إمكانيات مشاركة المرأة في السلم والأمن مازال يقلل من قيمتها بشدة. ومازالت النساء ناقصات التمثيل بشكل فاضح في مستويات صنع القرار ابتداء من اتقاء الصراعات إلى تسوية الصراعات وصولا إلى المصالحة بعد انتهاء الصراع.

ونحن هنا اليوم لأننا قد عقدنا العزم على تغيير هذا الوضع، ولأننا نعرف أن تغييره هو مسؤوليتنا جميعا، رجالا ونساء سواء بسواء. وقد اعترف هذا المجلس في بيانه بمناسبة اليوم العالمي للمرأة هذا العام، أن النساء والفتيات يتضررن خاصة من الآثار الناجمة عن الصراعات المسلحة. وأقر المجلس بأن السلام يرتبط ارتباطا لا تنفصم عراه بالمساواة بين الرجال والنساء. وأعلن أن صون وتعزيز السلم والأمن يتطلبان مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار.

وإنني هنا اليوم لكي أطلب إليكم بأن تبذلوا كل ما في وسعكم لترجمة هذا البيان إلى عمل؛ وللمساعدة في

ضمان حماية النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح، وتقديم مرتكبي أعمال العنف ضد النساء في حالات الصراع إلى العدالة؛ وتمكين المرأة من احتلال مكانها الصحيح على طاولة صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن. وإنني على ثقة من أن السيدة كينغ والسيدة هايزر وغيرهما من المتكلمين هنا اليوم سيساعدون على إنارة الطريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هي السيدة أنجيلا كينغ، مساعدة الأمين العام والمستشارة الخاصة المعنية بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، التي وجه إليها المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، وأعطيها الكلمة.

السيدة كينغ (تكلمت بالانكليزية): يشرفني بصفة خاصة اليوم بوصفي المستشارة الخاصة المعنية بقضايا الجنسين، أن تتاح لي فرصة الكلام في هذه المناقشة، فهي مناقشة تاريخية، لأن المجلس قرر للمرة الأولى أن يخصص مناقشة علنية كاملة لموضوع ''المرأة والسلام والأمن''.

إن مناقشة تجربة النساء والفتيات في الصراعات المسلحة لم تتم إلا مؤخرا، وغالبا ما تتركز المناقشات على دورهن كضحايا. وتبين مناقشة اليوم أننا قطعنا شوطا طويلا في غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا. إن قيادة بلدكم القوية، يا سيدي الرئيس، التي بادرت بتنظيم حلقة أيار/مايو الدراسية. للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة هذا العام لإنشاء فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال تمخضت عن إعلان ويندهوك التاريخي وخطة عمل ناميبيا بشأن ''تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد''. وقد حظي هذا الإنجاز بإعجاب عالمي بين جميع الذين يناضلون من أجل حق المرأة في المشاركة في جميع جوانب عملية السلام. وكانت رئاستكم المرموقة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلم في القرن الحادي والعشرين'' التي أعقبت ذلك مباشرة في حزيران/يونيه خطوة هامة على طريق النظر في عمليات حفظ السلام من وجهة نظر الرجل والمرأة معا.

وهناك تطورات هامة أخرى دعت إلى عقد جلسة اليوم، منها قرار المجلس باتخاذ نهج مواضيعي تجاه أعماله؛ والاعتراف الصادر عن المجلس برئاسة بنغلاديش بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في ٨ آذار/مارس، باعتبار المرأة عنصرا فاعلا في عملية السلام؛ ومناقشة وضع المرأة في أفغانستان التي تمت في نيسان/أبريل والتي أدارها ممثل كندا؛ وقرار المجلس ١٣١٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١١ آب/أغسطس.

كذلك يتسم التوقيت المناسب لهذه المناقشة بالأهمية. فقد عاد الأمين العام لتوه من منطقة أتيحت له الفرصة فيها لكي يشاهد دون شك على الطبيعة الدور الذي يتعين على المرأة والرجل أن يقوما به في مجتمعاتهم لتحقيق السلم وإعادة بناء هذه المجتمعات. وتتزامن المناقشة أيضا مع النظر في تقرير فريق الإبراهيمي الوارد في الوثيقة (S/2000/809) بشأن عمليات حفظ السلام وتنفيذها.

وهناك ثلاثة مجالات عريضة ينبغي النظر فيها في سياق مناقشة اليوم وهي: كيف تؤثر الصراعات المسلحة على المرأة؛ وما هو رد فعل المرأة فعليا على الصراع، وعملية السلام والمصالحة بعد انتهاء الصراع؛ وكيف نخطط من الناحية الاستراتيجية لمستقبل تكون فيه المرأة شريكا مساويا للرجل في تعزيز فعاليتنا في عمليات حفظ السلام.

وأود أن أركز اليوم على النقطتين الأخيرتين، انطلاقا من خبرتي كرئيسة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا.

ماذا تفعل المرأة فعليا في حالات الصراع، وما هو رد فعلها؟. لقد أكد الأمين العام مرارا على تغير طبيعة الحرب. وقد لاحظ أن الحروب الحديثة تجري على نحو متزايد داخل الدول، وليس فيما بين الدول، وأن مجلس الأمن أصبح مدعوا الآن للتصدي لهذا النوع من الصراعات. وقد شدد على أن هناك جهات فاعلة من غير الدول أصبحت مؤثرة أكثر فأكثر في الصراعات المسلحة؛ حتى الأطفال أصبحوا مشاركين. وقد أضاف انتشار الأسلحة الصغيرة والسهولة التي يمكن الحصول عليها، والتي بينها بوضوح شريط الفيديو الوثائقي الذي أعدته إدارة شؤون نزع السلاح وإدارة شؤون الإعلام المعنون ''مدججون بالسلاح'' بعدا جديدا أيضا إلى هذه المشكلة.

وينبغي أن يصبح النسيج الاجتماعي الاقتصادي للبلد محط تركيز الاهتمام الأساسي. ومن ثم أصبحت الديناميات الاجتماعية المرشد الأساسي للبحث عن نقاط تتيح الوصول لتسوية الصراعات. وللجمعيات الموجودة في كل مجتمع، ولا سيما الجمعيات النسائية، والجمعيات غير الحكومية، والجمعيات الدينية وغيرها من الجمعيات، دور أساسي يمكن أن تؤديه. ولا يهم إذا كانت هذه الجمعيات قد تكونت قبل اندلاع الصراع أو أثناء اندلاعه. فما يهم هو أنها يجب أن تصبح جزءا من جميع مراحل مفاوضات السلام، في التخطيط للمستقبل، وإعادة البناء ورسم استراتيجيات الوقاية لتفادي اندلاع الصراع.

وفي الغالب يواجه الذين يرون مباشرة قيمة مشاركة المرأة في عمليات السلم تحديات المتشككين بأن يقدموا نتائج تجريبية وليست مجرد حكايات. وفي هذا الصدد يسعدني أن أبلغكم بنتائج جهد مشترك دام ثلاث سنوات قامت به إدارة عمليات حفظ السلم ومكتبي وشعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وهي دراسة دعمها التمويل السخي من بضع دول أعضاء. وهذه الدراسة ''تسهيل المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد'' تم توا وضعها.

تنظر هذه الدراسة في خمس عمليات للسلم، في البوسنة والهرسك وجنوب أفريقيا والسلفادور وكمبوديا وناميبيا. وتجيب على المتشككين بتقديم نتائج موضوعية وتجريبية حول ما تفعله النساء الموظفات في البعثات، وما إذا كن يؤثرن على النتائج أم لا وكيف يمكن لمشاركتهن على قدم المساواة مع الرجل أن تحسن من فاعلية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا استفادا من هذه النتائج.

ما الذي تقدمه لنا هذه الدراسة؟ إنها تبين دون أي مجال للشك أنه عندما توجد كتلة حرجة من النساء في بعثة ما - على الأقل ٣٠ في المائة - فمن الأسهل تعبئة المرأة المحلية للانضمام إلى لجان السلم. وقد حدث ذلك في جنوب أفريقيا والسلفادور وناميبيا حيث شاركت المرأة مشاركة نشطة في تعزيز ثقافة الانتخاب وحق المرأة في التصويت. وبعبارة أخرى فإن مشاركة المرأة في بعثات الأمم المتحدة تمكن المرأة المحلية وقد تلهمها بالتنظيم من أجل تحقيق مجتمع ديمقراطي.

ومشاركة المرأة تتيح القدرة على توسيع قاعدة النقاش إلى حد أكبر حتى يشمل العديد من الموضوعات المتنوعة بما في ذلك الموضوعات التي هي أشد صلة بالمرأة والطفل. والمرأة في الأغلب لا تتعامل من المنظور الهرمي مع المجتمعات المحلية وتستمع كثيرا وهي أكثر إنصافا وبالتالي لديها رؤية أفضل للأسباب الجذرية للصراعات. والمرأة المحلية يحتمل احتمالا أكبر أن تثق على نحو أكبر بالمرأة العاملة في عمليات حفظ السلام بشأن مسائل مثل الاغتصاب وأنواع العنف الجنسي الأخرى. ووجود عدد كبير من النساء يبدو أنه يعزز الثقة فيما بين السكان المحليين وهذا عامل حاسم

لنجاح العمليات كما حدث في السلفادور. والمرأة مفاوضة نشطة وقادرة على أن ترى بوضوح القضايا التي تؤثر على المرأة، بصورة تختلف عن الرجل.

إن مشاركة المرأة في جميع جوانب البعثة يمكن أن يساعد في إزالة الأفكار المقولبة التي لدى المرأة في عدد كبير من المجتمعات المحلية، خاصة عندما تخدم المرأة العاملة في عمليات حفظ السلام في نطاق عريض من أنشطة البعثة. وكان لهذا أثر عرضي في مشاركة المرأة المحلية في مواقع صنع القرارات. والراصدات السياسيات قادرات على العمل في المناطق الخطرة والمعزولة وراغبات في ذلك أيضا، ويفعلن ذلك بكفاءة مثل الرجال.

وتوضح الدراسة أيضا أن الأفرقة المشتركة من النساء والرجال، ونسبة كبيرة من قائدات الأفرقة وممثلات خاصات أو رئيسات بعثات، أو جهد واع من جانب ممثل خاص للبحث عن أفضل الموظفين سواء من الرجال أو النساء، لها أثر إيجابي على النتيجة. وتستجيب المرأة أيضا بالمشاركة في فصائل الشرطة العسكرية والمدنية للبلدان المشاركة بقوات. وقد بذلت إدارة عمليات حفظ السلم جهودا مضنية لتشجيع الدول الأعضاء على إرسال نساء في البعثات على أساس الإنصاف لأن وجود المرأة يمكن أن يساعد في نزع فتيل حالات التوتر المحتملة. وهناك الكثير الذي ينبغي أن نفعله لتشجيع المرأة على الدخول في هذه الخدمة.

ما الذي تقوله لنا هذه الدراسة وغيرها من الدراسات بشأن ما ينبغي أن تفعله المرأة المحلية؟ هناك أدلة كثيرة تبين أن المرأة حين تضطر إلى الفرار لكفالة سلامة أسرها أو لحمايتها في الملاذ أو في مخيمات المشردين يمكنها أن تقوم بعدد من أنشطة بناء السلم.

إن المرأة نشطة على المستويين الرسمي وغير الرسمي. وباستثناءات قليلة لا توجد المرأة في مفاوضات سلم رسمية. ومع ذلك كانت المرأة جزءا في هذه المفاوضات كما رأينا في الميدان في بوروندي وغواتيمالا وجنوب أفريقيا. لقد ساعدت النساء في الصومال في إعادة زعماء العشائر إلى طاولة المفاوضات في مرحلة ما وسمح لهن بالمشاركة في المفاوضات بوصفهن مراقبات.

ومع ذلك فإن معظم الأنشطة تجري على المستوى غير الرسمي. ومنظمات المرأة، ذات القواعد الشعبية في بضعة بلدان تبنت التعليم على السلم وشجعت الجنود من الأطفال على إلقاء السلاح ونظمت المجموعات التي تؤيد السلم عبر الأحزاب والخطوط العرقية، ونظمت الحملات ضد الأسلحة الصغيرة، مثل لجنة المرأة الأفريقية المعنية بالسلم والتنمية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، كما أنها أثرت في عمليات العودة وفي إنشاء الخدمات للعائدين من المنفى كما حدث في غواتيمالا، وشاركت في إنهاء الصراع والتفاوض لإطلاق سراح الرهائن وإنشاء مجموعات دعم قانونية للتعريف بحقوق المرأة في الأرض وفي ممتلكات الأسرة التي قد تكون باسم الزوج المقتول أو "المفقود" في الصراع.

والمرأة على المستوى المحلي مصدر غني ينتظر الاستفادة المنتظمة من المجتمع الدولي. وقد حظيت جوانب عديدة من هذه الأنشطة غير الرسمية بتشجيع الأمم المتحدة ووكالاتها ودعمها المالي وتوثيقها. وفي هذا الصدد، فبالإضافة إلى عمل إدارة عمليات حفظ السلام، ينبغي أن نذكر أيضا إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة شؤون نزع السلاح وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى عمل مكتب المفوضة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. كذلك فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق

الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تستحق الإشادة لعملها الرائد على المستوى الوطني ومستوى القاعدة الشعبية. إن الممارسات الحسنة تم تحديدها ودراستها ونشرها، بما في ذلك الدراسة التي قام بها معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية "المرأة، والتعمير بعد انتهاء الصراع". وتبادل المعلومات حول هذه الممارسات مكّن منظومة الأمم المتحدة من تشجيع الدول التي انخرطت في عمليات إعادة التأهيل على العمل بالمشاركة مع مجموعات المرأة والمجتمع المدني المنخرطين في هذه الأنشطة الضرورية، وغير المعروفة غالبا. إن بناء القدرة على القيادة والحكم الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سهل إلى حد كبير قدرة المرأة على القيام بأدوار بناءة.

هذه الكيانات جميعها أعضاء في اللجنة الإدارية للتنسيق بين اللجان المشتركة بين الوكالات بشأن المرأة والمساواة بين الجنسين التي أتولى رئاستها. وقد شكلنا مؤخرا قوة عمل بشأن المرأة والسلم والأمن لتعزيز التعاون حول هذه المسألة الهامة.

هذا يقودني إلى رؤيتنا للمستقبل. والمخطط الأساسي يرد في منهاج عمل بيجين ووثيقة بيجين + ٥ وفي إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا. ويرد أيضا في البيانات القوية العديدة الصادرة عن مجموعات المرأة التي استمعنا إليها بالأمس في اجتماع المجلس بشأن صيغة آريا.

إن التخطيط لأي بعثة يجب أن يتضمن جوانب المساواة بين الجنسين. وولاية البعثة والخطوط التوجيهية للممثل الخاص يجب أن تحددا بوضوح أن اعتبارات المنظور الجنساني يجب أن تدمج في أهداف البعثة ويكون رئيس البعثة مساءلا عن ذلك. يجب أن يكون لكل بعثة خطة لتعميم قضايا الجنسين في كل جوانب عمل البعثة. وينبغي أن تكون هناك وحدة معنية بشؤون الجنسين تزود بما يكفي من تمويل وموظفين لتوفير الدعم اللازم لموقع البعثة، ووحدة أخرى في إدارة عمليات حفظ السلام للمراقبة الكاملة. ويسرني أن أذكر أن إدارة عمليات حفظ السلام أنشأت وحدتين من هذا النوع - واحدة في تيمور الشرقية والأخرى في كوسوفو. كما أنشأت نقاطا للتركيز على قضايا الجنسين في سيراليون والصحراء الغربية. وينبغي لجميع قطاعات الانتقال أو عمليات إعادة البناء أن تأخذ قضايا الجنسين في الاعتبار. يجب إيلاء اهتمام أكبر لضمان تعيين النساء ممثلات خاصات وفقا لتقرير الإبراهيمي ووفقا لطلب رئيسات الدول والحكومات في ٥ أيلول/سبتمبر. وربما يرغب المجلس في أن يكفل أن جميع التقارير التي يتلقاها بشأن البعثات تتضمن معلومات وبيانات عن مدى التقدم في موضوع المنظور الجنساني وعدد ومستوى النساء العاملات في البعثات المختلفة. وفي العمل الميداني مع الوكالات ينبغي للجناحين السياسي والإنمائي للبعثة أن ينظما تعبئة مجموعات المجتمع وخاصة مجموعات النساء وأن يوسعا مجموع الخبرات اللازمة لتعزيز عملية السلم. وينبغي الاحتفاظ بقائمة بمثل هذه المجموعات في إدارة عمليات حفظ السلام، وذلك بالتعاون مع الوكالات والهيئات الإقليمية.

وينبغي لمدونة سلوك حفظة السلام أن تستحدث بانتظام، وحيثما تكون هناك انتهاكات ينبغي المواظبة على اعتقال مرتكبيها وتنفيذ الإجراءات التأديبية بحقهم. وإذا ما تقرر تعيين أمين عام مساعد جديد في إدارة عمليات حفظ السلام، كما هو مقترح في تقرير الفريق العامل، ينبغي النظر بقوة في تعيين امرأة في أحد مناصب الأمين العام المساعد الثلاثة الموجودة في الإدارة.

وختاما، اسمحوا لي أن أذكر بالنتيجة الرئيسية للدراسة المشتركة التي اضطلعت بها إدارة عمليات حفظ السلام وشعبة النهوض بالمرأة. وأهم درس تم تعلمه هو أن

الـدروس لا يجـري دائمـا تعلمـها. فـالدروس المسـتفادة مـن ناميبيـا وجنـوب أفريقيـا لم يكـن لهـا أثـر يذكـر علـى كمبوديـا والبوسـنة والهرسك، علـى سـبيل المثـال. وإن المسـائل المتعلقـة بالمساواة بين الجنسين ذات أهمية مطلقة لنجـاح أي عمليات للسـلام. ولا يمكننـا أن نسـتثني نصـف مـوارد العـالم مـن المشاركة في السلام.

وحق الإنسـان الأساسـي في الحصـول علـى المسـاواة والتمتع بها حق معلوم. وقد تم التركيز عليه في مؤتمر بيجين وأعيد التأكيد عليه مرة أخرى في الوثيقة الصادرة عـن مؤتمر بيجين + ٥ بل وبشـكل أكثـر في إعـلان الألفيـة. ولا يمكـن أن يكـون هنـاك سـلام بـدون تحقيـق المسـاواة بـين الجنسـين ولا تنمية بدون السلام والمساواة معا. وبدون مشـاركة المرأة مشـاركة متسـاوية وعادلـة في مواقـف صنـع القـرار في الأمـم المتحدة وكذلك في الدول الأعضـاء، فضـلا عـن هـذا الجـهاز الأساسي للأمم المتحدة، لن نحقق أبدا الرؤيا المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. ولعل هذه المناقشـة والقـرارات اللاحقـة تكـون هي الـتي نظـهر فيـها، علـى الأقـل في مجـال المـرأة والسـلام والأمـن، أن هـذا أحـد الـدروس الـتي تعلمناهـا ونعتـزم تطبيقـه بالعمل.

الرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أشـكر السـيدة كينـغ على كلماتها الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلمـة التاليـة المـدرج اسمـها في قـائمتي هـي السـيدة نيولين حيدر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الـتي وجـه إليـها المجلـس دعـوة بموجـب المـادة ٣٩ مـن نظامه الداخلي المؤقت. وأعطيها الكلمة.

السـيدة حيـدر (صنـدوق الأمـم المتحـدة الإنمـائي للمـرأة) (تكلمـت بالانكليزيـة): يشـرفني أن أشـارك في أول مناقشـة للمجلـس عـن المـرأة والسـلام والأمـن، برئاسـة وزيـر خارجيـة ناميبيـا. وصنـدوق الأمـم المتحـدة الإنمـائي للمـرأة والمرأة في كـل العـالم تهنئ الرئاسة على رؤيتـها في عقـد هـذا الحدث التاريخي.

وأود أن أبـدأ بتوجيـه تحيـة إجـلال مـن الضـروري توجيهها إلى الأمين العام على رسالته القوية والتزامه، وعلى حضوره هنا اليوم. وصندوق الأمـم المتحدة الإنمائي للمـرأة يشاطر السيدة كينغ آراءها ويؤيد تأييدا كاملا عملها لمراعاة نوع الجنس في النشاط الرئيسي لدعم عمليات حفظ السلام.

وممـا لـه مغزى أن تجـري هـذه المناقشـة في أول يـوم للأمم المتحدة في هذه الألفية، لأن العديد من المسـائل المعنيـة تتعلق بجوهر ميثاقنا.

وإن أعمـال المجلـس بشـأن موضوعـات الصـراع في أفريقيـا، وحمايـة المدنيـين، والأطفـال والصـراع المسـلح، قـد مـهدت السـبيل لإجـراء هـذه المناقشـة، ولكـن مناقشـة اليـوم بشأن المرأة والسلام والأمن لها تركيز محدد جدا. إننا هنـا اليـوم لأن القـوى المتداخلـة للصـراع وعـدم المسـاواة بـين الجنسـين تهـدد السـلم والأمـن الدوليـين. ونحـن هنـا لأن المـرأة مـازالت مسـتهدفة في الحـروب، ولأن الاغتصـاب والعنـف الجنسـي مـازالا يسـتخدمان كأسـلحة للحـرب، ولأن الغالبيـة العظمـى مـن كـل اللاجئـين والمشـردين هـي مـن النسـاء والأطفـال. ونحـن هنـا لأن المـرأة اضطلعـت بـدور قيـادي في قضية السلام، ولكن جهودها لم تلق التقدير والدعـم أو نـوع المكافأة اللازم لها.

إن موضوع مناقشة اليوم قريب إلى كل قلوبنـا. وقـد استمع الأعضاء إلى صوت آغنيس من أوغنـدا، الـتي جـاهرت بـالكلام لأن جميـع الفتيـات الـلاتي اختطفتـهن الجماعـات المسـلحة تقريبـا قـد أجـبرن علـى العبوديـة بغـرض الجنـس. وأصبحـت الغالبيـة العظمـى مصابـة بـالأمراض المنقولـة عـن طريق الجنس، وعلى نحـو متزايـد بمـرض الإيـدز/نقـص المناعـة البشـرية المكتسـب. وإضافـة إلى ذلـك، تجـبر النسـاء والفتيـات

على ممارسة الجنس مقابل المرور بسلام، والحصول على الطعام وغير ذلك من أنواع الحماية. ونادرا ما تتوفر الحماية للنساء من هذه التهديدات. ولا يعاقب المعتدون عليهن. فأي نوع من الرسائل يبعثه هذا الأمر إلى الأشخاص الذين لا يزالون يمارسون الاغتصاب والاستغلال والتعذيب والتشويه؟

إننا هنا اليوم لدعم العمل الجماعي لمكافحة أكثر عواقب تدمير المرأة هذه إثارة للقشعريرة. وهذا هو محور تركيز مناقشة اليوم: حماية المرأة في الصراع المسلح ومشاركتها في عمليات السلام.

والتركيز على الأمن البشري والأمن الوطني يشكل وجهين للعملة العالمية الواحدة. وأود أن أقول للمجلس إنه بدون العمل الدولي لن يكون للنساء المحصورات في مناطق الصراعات أي نوع من الأمن، مهما كان تعريفه، وإنه بدون مشاركتهن تعاني عملية السلام نفسها، لأنه لن تكون هناك عدالة ولا تنمية. وقد جاء على لسانكم، سيدي الرئيس، أن النساء يمثلن نصف كل فئة وجماعة. فهل لا يمثلن إذن نصف كل شكل من أشكال الحلول؟ وكيف يتسنى لنا أن نأتي، بكل ضمير مرتاح، بأمراء الحرب إلى مائدة السلام ولا نأتي بالمرأة؟

لقد عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة طوال عشر سنوات تقريبا لتقديم المساعدة للمرأة في الأزمات ودعم مشاركتها في بناء السلام. وسوف لن أغالي في وصف قدرتنا. فنحن صندوق صغير ويقوم تأثيرنا على أساس الشراكة المتناغمة مع الصناديق الشقيقة، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكذلك حركة المرأة.

ولقد شكلنا أنشطتنا للمرأة في حالات الصراع حول خمس نقاط. وهذه النقاط تشكل صميم برنامج جدول أعمالنا للسلم والأمن وتتصل بالإجراءات المحددة التي يمكن للمجلس اتخاذها لتحسين حماية المرأة ودعم جهودها لبناء السلام. وإذا أردنا التعامل بإنصاف مع النساء والفتيات في حالات الصراع، يجب علينا العمل بشأن هذه الأمور على وجه الاستعجال.

أولا، فيما يتعلق بفهم أثر الصراع المسلح على النساء والفتيات، لم يجر بعد تقييم كامل لهذه المسألة. ويجب أن يحدث ذلك. ونحن بحاجة إلى دراسة كل جانب من آثار الصراع على النساء بغية إرشاد العمل في المستقبل. ومن دواعي السخرية أن هذا حدث بالنسبة للأطفال، ولكن ليس للنساء، وهن اللاتي يعتنين أساسا بالأطفال ومن بين أكثر المتضررين من الصراع.

ولكن فهم التأثير وحده ليس كافيا تماما. ويجب علينا أيضا أن نعمل بالمزيد من الحساسية. فنحن نعرف بلا شك أنه إذا لم تكن هناك مثل هذه الحساسية فسوف تكون هناك عواقب وخيمة. هذه هي الحالة التي كانت سائدة في كوسوفو السنة الماضية. إذ اجتمع آلاف المشردين رجالا ونساء وأطفالا في ملعب رياضي. ووجه أحد المسؤولين من خلال مكبر للصوت إعلانا إلى النساء اللاتي اغتصبن أن يقدمن أنفسهن في منطقة معينة. فلم تتقدم امرأة واحدة. إذ لم تكن امرأة واحدة مستعدة للمجازفة بالتعرض لوصمة العار أو الأثر المحتمل لتعريف نفسها علانية بهذه الطريقة. ونتيجة لذلك فقدت كل ناجية الفرصة في تقديم المعتدين عليها للمساءلة وفي تلقي الدعم المنقذ للحياة. وإن فهم الطريقة التي تؤثر بها الصراعات على النساء والفتيات له أهمية بالغة لضمان حمايتهن وصياغة السياسات والبرامج اللازمة.

وثانيا، فيما يتعلق بتحسين حماية النساء والفتيات وتقديم المساعدة إليهن، فقد شاهدت أثناء زياراتي إلى البلدان

التي تمزقها الحرب هذه الثغرات بوضوح مؤلم. وسمعت عن المصير المجهول للأمهات وآلاف الأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب. وفي المخيمات اكتشفت أن أشياء أساسية مثل المناشف الصحية لم تكن تعتبر إغاثة إنسانية ضرورية. وفي صراع إثر صراع، التقيت بأمهات المشردين. وشاهدت مجموعات ضخمة من الأرامل - مجموعات ضخمة من النساء تركن وحدهن لإعالة أنفسهن وأسرهن. وهؤلاء النساء يعشن كل يوم وهن تخنقهن الذكريات المؤلمة لتعذيبهن وتعذيب أحبابهن. ويترفن ويعشن بآثار الجراح الحسية والنفسية و، كما لو أن هذا ليس كافيا، يكافحن أيضا لاستعادة ممتلكاتهن، وميراثهن وأرضهن. بل إن البعض يتعين عليهن أيضا أن يكافحن للاحتفاظ بأطفالهن.

وفي نوع الأمثلة التي شاهدناها نرى بصورة صارخة كيف أن حماية النساء وتقديم المساعدة الإنسانية إليهن ليست كافية. وقد شاهدنا فشل التسويات السياسية في حماية حقوق المرأة. وهذا يتصل بجوهر هذه المناقشة.

وثالثا، فيما يتعلق بدعم قيادة المرأة في بناء السلام، فإن المرأة المحصورة في مناطق الصراع ناشطة، ومعتنية بغيرها ومعيلة وناجية. ونعرف أن بعض النساء يشاركن على نحو نشط في الصراعات، ولكن الغالبية أبقت على أسرها وجماعاتها متماسكة.

ونحن قد دعمنا مشاركة المرأة في صنع السلام من القواعد الشعبية إلى طاولة السلام. ونحاول كسب الدعم السياسي والمالي والتقني حتى يمكن أن يكون للمرأة أثر على جهود السلام على الصعيد الوطني.

وفي غواتيمالا وجنوب أفريقيا وبلدان أخرى، قدمت المرأة أمثلة ملهمة لبناء السلم عبر الطبقات الاجتماعية، والعشائر، والانتماءات السياسية والعرقية. ومثلما شاهدتم من خلال الفيديو، كان وضع المرأة والفتاة مهملا في عملية بوروندي حتى أربعة أشهر خلت. غير أنه أرسيت سابقة في ذلك البلد، استفاد منها اتفاق السلام برمته. والآن، فإن دعم تنفيذ هذا الاتفاق يمثل تحديا.

ورابعا، فيما يتعلق بمراعاة المنظور المعني بقضايا الجنسين في الجهود الحكومية الدولية للسلم والأمن، فإن عمليات دعم السلام قد وضعت إطارا للعمل في هذا المجال على الصعيدين الدولي والإقليمي. وثمة اهتمام كبير بزيادة عدد النساء المشاركات في تلك العمليات، سواء في مواقع القيادة أو في الرتب العادية. وعلى الرغم من قلة عدد النساء في المستويات العليا، اعتقد أنه من المؤسف اليوم أن نشير إلى أنه ليس هناك امرأة واحدة بين ٦١ مبعوثا وممثلا شخصيا وخاصا للأمين العام، يعملون في مهام دعم السلام حاليا.

إن وضع مستشارين معنيين بقضايا الجنسين في كوسوفو، وتيمور الشرقية، وبلدان أخرى قدم نموذجا جديدا، وإن كان يتعين دعمه بصورة كافية. ولا بد من إشراك المرأة في كل هذه الترتيبات، مع توفير الخبراء بقضايا الجنسين في التصميم والتنفيذ. وليس هناك سبب مقبول لحماية المرأة في بعض البلدان دون غيرها. وأعتقد أن شواغل المرأة لن يتم معالجتها إلا عندما توجد المرأة بأعداد كافية لتمثيلها. بيد أن وجود امرأة على رأس العمل لا يكفي وحده لضمان أن تتناول ولاية العملية القضايا المتعلقة بالجنسين. كما أن وجود امرأة قاضية لن يكفل ملاحقة جرائم الحرب التي ترتكب ضد المرأة. فهناك الكثير الذي يتعين علينا أن نعمله.

ولا بد من الاستعانة بالخبرة في قضايا الجنسين عند التخطيط لهذه العمليات منذ البداية. وعلى سبيل المثال، في مجال نزع السلاح، ينبغي تصميم عملية إعادة الإدماج بالصورة التي تلبي الاحتياجات الخاصة للنساء المحاربات، والفتيات والنساء اللاتي يختطفن للانخراط في الجماعات

المسلحة، أو أسر الجنود السابقين ممن يسعون للعودة إلى الحياة المدنية. وينبغي أن تأخذ النظم الانتخابية المرأة في الاعتبار، بصفتها ناخبة أو مرشحة. ولا بد أن تتناول الشرطة المدنية قضايا الاتجار والعنف الجنسي المرتبطة بالصراعات. ولقد سقت هذه الأمثلة القليلة لأوضح كيف يمكن للمجلس أن يساعد في ضمان ألا تفيد المبادرات الدولية والإقليمية المرأة فحسب، بل وأن يكون للمرأة دور في تعزيز تلك المبادرات.

وخامسا، بالنسبة لدعم العدالة بين الجنسين في حالات ما بعد الصراع، فإن الموارد تنضب بعد الصراعات، وتتعرض البنية الأساسية للدمار، وتتوتر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويعتمد نجاح التنمية على استغلال جميع الموارد المتاحة، بما في ذلك البشر. والمرأة، التي تحافظ على تماسك النسيج الاجتماعي والاقتصادي، تمثل أنفس هذه الموارد وأقلها استخداما. وما لم تستجب الأطر القانونية والانتخابية في بلد ما لمسألة المساواة بين الجنسين، فلن يكون لهذا البلد فرصة للتنمية على الإطلاق، بغض النظر عما قد يحدث بعد انتهاء الصراع، أو مدى السلام الذي يتصف به الانتقال.

وأثناء الانتقال إلى السلم، تلوح فرصة فريدة لوضع إطار الاستجابة للقضايا المتعلقة بالجنسين في صلب عملية التنمية في أي بلد. وليس هناك أدل على ذلك مما شاهدته في تيمور الشرقية خلال زيارتي هناك في الأسبوع الماضي. فلقد شاهدت بلدا يكافح من أجل إعادة البناء. وقد استلهمت من نساء تيمور الشرقية، ومن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، حيث يجري العمل على تحسين صياغة التشريعات وتعزيز القدرة المحلية لاعتماد سياسات وقوانين تراعى فيها الفوارق بين الجنسين.

وقبل نحو أربعة أشهر، كان لي شرف رئاسة فريق دولي إلى القدس لدعم جدول أعمال مشترك للمرأة من أجل السلام في الشرق الأوسط. وبعيدا عن إطار المفاوضات الرسمية، تنخرط المرأة الفلسطينية والإسرائيلية في كفاح وحوار ممتد منذ الثمانينات، عندما كانت ممثل هذه الاتصالات غير قانونية. وعودة إلى شهر حزيران/يونيه الماضي، وجدتهن عاقدات العزم على تناول أكثر القضايا تعقيدا. وتستمد قدرتهن على إحراز تقدم بشأن كل النقاط موضع النقاش، بما في ذلك القدس، الطاقة من إحساس بالإلحاحية الذي يتقاسمنه نتيجة التأخير في تنفيذ الاتفاقات الموقعة، الأمر الذي يؤدي، في رأيهن، إلى تآكل خطير في الثقة في قيادة كل من الجانبين، وإلى التفجر المحتمل للعنف. كم كنت أتمنى لو أن شواغلهن قد وجدت أذنا صاغية.

واليوم، فإنني أهيب بقادة كل من الجانبين عدم إغفال أدوار النساء وإسهاماتهن في هذه العملية. وأحثهم على البناء على الشراكات أينما وجدت، والتي أفلحت النساء في إقامتها.

ويمكن للمناقشات الجارية اليوم أن تقطع شوطا طويلا صوب صون السلم. فإذا أذنتم لي، أقترح، وبكل تواضع، عددا من السبل التي يمكن للمجلس من خلالها تحسين حماية المرأة في وقت الصراع ودعم دورها في بناء السلام.

فأولا، يمكن للمجلس أن يضمن تركيز مراقبة حقوق الإنسان وعمليات التحقق وحفظ السلام، على الانتهاكات القائمة على أساس نوع الجنس وانتهاك الحقوق الإنسانية للمرأة وأمن النساء هو أفضل مؤشر على أمن الأمة. ولا بد لنظام الإنذار المبكر أن يأخذ أصوات النساء في الاعتبار.

وثانيا، يمكن للمجلس أن يطالب بتدريب كل الأفراد العاملين في حفظ السلام على مسؤولياتهم إزاء النساء والأطفال. ويمكن أن يتم هذا التدريب الذي يحتسب ضمن الخدمة، بمجرد بدء تجميع أفراد المهمة. وينبغي ألا يكون ذلك بديلا عما يتعين عمله على الصعيد الوطني.

وثالثا، يمكن للمجلس أن يدعو إلى وضع مدونة قواعد للسلوك لأفراد حفظ السلام، وإنشاء آلية للإبلاغ عن العنف الجنسي الذي قد يقع في محيط عمليات حفظ السلام. ويمكن أن يشتمل ذلك على آليات للإنفاذ ومراقبة الأفراد العاملين في مجال حفظ السلام، من خلال تعيين أمين للمظالم، أو مفتش عام، أو إنشاء مكتب مخصص لهذا الغرض.

ورابعا، يمكن للمجلس أن يعمل على ضمان حماية العمليات الميدانية للمساعدات الإنسانية الموجهة للنساء والفتيات، لا سيما اللاجئات منهن والنازحات. وينبغي اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

وخامسا، يمكن للمجلس أن يعمل على أن تكون عناصر بناء السلام في أي عملية، ذات حساسية إزاء الفوارق بين الجنسين، ولا سيما في وضع تصميم البرامج لنزع السلاح، وفي تعزيز مؤسسات الحكم والأمن العام، وفي تحديد دور الشرطة المدنية. وتلك هي الخطوات الأولى لضمان قيام المرأة بدور محوري في التنمية بعد الصراعات.

وسادسا، يمكن للمجلس أن يؤكد صراحة على ضرورة إشراك النساء، ومعالجة الشواغل الرئيسية التي يعربن عنها، في أي دعم يقدمه في عمليات السلام، وأي تحقيق قد يجريه في الصراعات أو عند أي محاولة للتسوية.

وأخيرا، يمكن للمجلس تعميق التزامه بالمرأة من خلال دعم الدراسة التي طالبت السيدة غراثا ماشيل بإجرائها، لوضع تقييم شامل لأثر الصراعات المسلحة على النساء، ودور المرأة في بناء السلام. فلقد طال انتظار هذه الخطوة التي تأخرت كثيرا. ومن جانبنا، في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فنحن على استعداد لمساندة هذه الدعوة وغيرها مما قد يراه المجلس ضروريا. وقد تكون إمكانياتنا محدودة، إلا أننا نتميز بالفعالية، وبوسعنا تدبير الموارد والدعم اللازم.

وللنساء في حالات الصراع احتياجات خاصة، وقد قدمن إسهامات هامة من أجل السلم والأمن. وإن الاعتراف بهذين الجانبين ودعمهما بنفس القوة يمكن أن يحول دون وقوع ما لا يعد ولا يحصى من المآسي والآلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة حيدر على الكلمات الرقيقة التي وجهتها اليّ.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي بوتسوانا، ورواندا، يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

ووفقا للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد ليغويلا (بوتسوانا) والسيد موتا بوبا (رواندا) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن دواعي اغتباطي أن أرى وزير خارجية ناميبيا، رئيسا لهذه المناقشة العلنية التاريخية حول المرأة والسلم والأمن. ويود وفدي أن يعرب عن التقدير لكم، سيدي الرئيس،

ولوفد ناميبيا على هذه المبادرة التي تؤكد التزام بلدكم والتزامكم الشخصي بالنهوض بالمرأة.

ونود كذلك أن نستذكر قيادتكم رئيسا للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''.

وأود أيضا أن أعرب عن التقدير للأمين العام وللسيدة أنجيلا كنغ، الأمينة العامة المساعدة والمستشارة الخاصة المعنية بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، وللسيدة نولين هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، للبيانات الهامة التي أدلوا بها.

إن معالجة المجلس للقضية المطروحة علينا تأتي عشية الاحتفال في ٨ آذار/مارس بيوم المرأة العالمي الذي اعترف فيه المجلس لأول مرة بدور المرأة في عملية السلام.

ومما يذكر أن إعلان ومنهاج عمل بيجين حددا أثر الصراع المسلح والصراعات الأخرى عميقة الجذور بشأن المرأة، كأحد مجالات اهتمامه الحساسة. وأقر بأن رفاه المرأة مهدد من جراء العنف والصراعات المدمرة. ولذا فالعمل في مجال بناء السلام أساسي لصحة ورفاه المرأة التي تعيش في الجماعات والمجتمعات التي تعاني من الصراع العنيف والعميق الجذور.

ولذا تشكل مناقشة اليوم في مجلس الأمن اعترافا حسن التوقيت بآثار الحرب غير المتناسبة بصورة متزايدة على المدنيين، وخاصة على النساء والأطفال، وعلى الدور القيادي الهام الذي تؤديه المرأة في درء الصراعات المسلحة وحلها. ويظل من المسائل البالغة الخطورة أن أصبحت المرأة حبيسة في غمرة الصراعات العنيفة وكثيرا ما تصبح الضحية المباشرة والمتعمدة لأسوأ الانتهاكات التي ترتكبها أطراف الصراعات المسلحة. وتظل النساء والفتيات ضحايا للاغتصاب والاتجار والبغاء القسري والاختطاف والتعذيب. ويأتي عرض الفيديو الذي شهدناه في بداية هذه الجلسة تذكيرا مؤثرا بمحنة الأعداد الغفيرة من النساء في ربوع العالم.

ورغم هذه التحديات أصبحت النساء بصورة متزايدة مشاركات نشطات على مائدة السلام يواصلن المساعدة في إيجاد بيئة التمكين لدرء الصراعات وصنع السلام وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع. أما دور المرأة في حفظ النظام الاجتماعي وتعزيز المصالحة فلا يمكن إغفاله دون أن تترتب على ذلك عواقب خطيرة على عملية السلام، لأنه لو أريد أن يتحقق السلام بنشاط وفعالية فلا بد من التصدي للإقصاء على أساس نوع الجنس. والواقع أن علينا أن نعترف بأن من الصعب بلوغ السلام المستدام إذا كانت خبرات ومنظورات نحو ٥٠ في المائة من السكان لا تعطى الأهمية التي تستحقها.

بالأمس أتيحت الفرصة لأعضاء المجلس، خلال جلسة عن صيغة أريا، لتبادل الآراء مع ممثلي المجتمع المدني. وسمعنا من ممثلي المنظمات غير الحكومية العاملة على المستوى الجماهيري في بلدان كثيرة عن ضرورة إيلاء اهتمام دائم لمحنة النساء ضحايا الصراعات المسلحة، وعن دورهن الحاسم في تعزيز ثقافة سلام في مجتمعاتهن. وتستحق التوصيات المنبثقة عن ذلك الاجتماع اهتمام المجلس، خاصة وأنها أتت مباشرة من النساء الضحايا والمشاركات في السعي إلى السلام.

ومن بين الاستنتاجات المستقاة من مناقشة الأمس، التي نؤيدها كل التأييد، ضرورة كفالة التمثيل الكافي للمرأة على كل المستويات في عملية صنع القرار. وقد ثبتت أهمية دور المرأة في درء الصراعات في كثير من أرجاء العالم، وفي هذا السياق فإن التدابير الشاملة والمنهجية التي تتخذ لدرء عودة ظهور أو تصاعد الصراعات والتي يتخذها المجتمع

المدني بما فيه المنظمات النسائية الجماهيرية، تستحق الذكر بوجه خاص وتستأهل دعم المجتمع الدولي. ولذا فنحن نؤيد مطالبة السيدة غراسيا ماشيل، التي أشارت إليها السيدة هيزر، بإجراء دراسة بشأن المرأة والصراع المسلح.

أما المبادرات التي تتخذها النساء في الصومال وفي بوروندي وتيمور الشرقية وفي غواتيمالا وسيراليون وفي بلدان كثيرة أخرى للإسهام في إيجاد مركز لبيئة سلمية وآمنة، فهي من نواح كثيرة تبرز الدور الهام للمرأة كشريك متكافئ في تأمين السلام. ففي الصومال قامت المرأة بالتعبئة الفعلية للمجتمع المدني لإثراء الحوار بين الفصائل المتحاربة فقدمت دعما قيما لعملية السلام الوطني. ونرجو بالتأكيد أن تحتل المرأة مكانها في الحكومة عند تشكيلها.

هذه الجهود التي اجتذبت اهتمام المجلس مؤخرا تشير حتما إلى الأهمية الاستراتيجية للمرأة فيما يتعلق بالسلام. وعلى الرغم من دور المرأة في تعزيز السلام، والتقدم المحرز في تنفيذ شتى الاتفاقات الدولية، يظل هناك الكثير الذي ينبغي عمله لكفالة ازدياد رؤية المرأة كشريك متكافئ. ويمثل إعلان وندهوك المعتمد في ناميبيا في أيار/مايو ٢٠٠٠ خطوة ثمينة في إبراز أهمية هذه القضية وفي إدخال منظور الجنسين في عمليات دعم السلام.

وفي التقييمات الأخيرة لعمليات الأمم المتحدة للسلام جرى للأسف إغفال عدد من العناصر الهامة المتصلة بإدراج بُعد تكافؤ الجنسين في حفظ السلام. ومن الشواغل التي تساور وفدي أيضا أن المرأة لا تزال ناقصة التمثيل في عملية صنع القرار في مجال فض الصراعات. وفي هذا السياق، وبينما نسلم بأهمية التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي، فإننا نطالب بتنفيذ تلك التوصيات، بما في ذلك عند الاقتضاء مشاركة المرأة على كل المستويات.

ويسلم وفدي بالخطوات التي يتخذها الأمين العام لتعيين نساء في مناصب الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين، ولكننا نؤمن بأن الكثير ما زال ينبغي عمله، وفي هذا الأمر نلجأ إلى الدول الأعضاء، لأن الدول الأعضاء هي التي تضطلع بمسؤولية عرض أسماء المرشحات المؤهلات للتعيين على المستويات العليا للنظر فيها.

ومن المهم ألا نكتفي بالتصدي للإطار المفاهيمي والهيكلي لعمليات السلام بل أن نكفل أيضا إيلاء الاهتمام للعناصر المؤسسية التي تحدد مشاركة ذوات القدرة على التأثير. وينبغي بالتأكيد أن يؤخذ في الحسبان سجل المرأة في فض الصراعات. وفي حفظ السلام وبناء السلام.

ووفدي يؤيد تأييدا تاما الرأي القائل بإدراج اعتبارات الجنسين الشاملة ضمن مهام حفظ السلام. ولتأييد هذا النهج ينبغي أن تتكفل الدول الأعضاء بزيادة عدد النساء في قواتها العسكرية وقوات شرطتها المدنية، من المؤهلات للخدمة في عمليات السلام. ويضاف إلى هذا أن على الدول الأعضاء أن تتكفل بإدراج التوعية بشؤون الجنسين في برامجها الوطنية لتدريب أفراد الجيش والشرطة المدنية المزمع مشاركتهم في حفظ السلام.

إن توعية العاملين باحتياجات المرأة ومواطن ضعفها مسألة بالغة الأهمية ويجب أن تستكمل بخطوات ملموسة للتعامل الفوري مع انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي التي يرتكبها أفراد حفظ السلام، خاصة ما يرتكب منها ضد النساء والفتيات. فالأفراد العاملون في أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام ينبغي أن توفر لهم أيضا على سبيل الأولوية فرصة التدريب على حماية المرأة وحقوقها.

ونشير في هذا السياق إلى وجود مركز اتصال لشؤون الجنسين في بعض بعثات الأمم المتحدة، ويشمل

ذلك البعثات في تيمور الشرقية وكوسوفو وسيراليون، وبناء على الدروس المستفادة من هذه البعثات نرى ضرورة إيلاء الاعتبار لإنشاء وحدات لشؤون الجنسين في كل بعثات حفظ السلام. وتظل مسألة إنهاء صور الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والعنف على أساس نوع الجنس في حالات الصراع، جديرة بأولوية الاهتمام. فالجرائم من قبيل الاغتصاب والتعذيب الجنسي والإخصاب القسري والرق الجنسي لا تزال تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق المرأة. ووفدي يرحب بكون المحكمة الجنائية الدولية قد حددت هذه الجرائم على أنها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي. ونحن نشدد على أهمية تقديم منتهكي حقوق المرأة للعدالة، ونشير إلى الاهتمام المولى للمحاكمة على هذه الجرائم في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة.

وليس من المهم فقط أن يُسمح للنساء بالمشاركة في عمليات السلام، وإنما أن يعطى لهن انتباه خاص في إعادة التعمير ومبادرات بناء السلام اللاحق للصراع. وبالنظر إلى أن المرأة أصيبت بالأذى أثناء الصراع، هناك ضرورة أيضا إلى إعطاء عناية خاصة لاحتياجاتها وإمكاناتها في صياغة وتنفيذ البرامج الوطنية للتأهيل وإعادة التعمير والتنمية. وفي هذا السياق يجب أن يضمن المجلس إيلاء انتباه خاص إلى احتياجات المرأة في إعادة الاندماج وإعادة التعمير اللاحق للصراع. إن اشتراك اللاجئات والمشردات داخليا في تصميم وإدارة الأنشطة الإنسانية يمثل أيضا عنصرا هاما. ولا ينبغي تجاهل التنفيذ الكامل لتنظيم نوع الجنس في فترة إعادة التعمير بعد الصراع.

ونود أن نثني على الأمين العام لالتزامه ومبادراته الرامية إلى إدماج نهج حساس لنوع الجنس في المنظمة. وقد أكد هذا في التقرير المقدم إلى جمعية الألفية. وفي هذا السياق أيضا نرحب بالتقرير المتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد، الذي أعدته إدارة عمليات حفظ السلام بالتعاون مع إدارة النهوض بالمرأة.

ونود أن نشكر مساعدة الأمين العامة كينغ لعرضها نتائج هذه الدراسة على المجلس هذا الصباح. وتؤكد الدراسة التأثير الذي يمكن أن يكون لمشاركة المرأة على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أننا نشكرها على التوصيات بالأعمال في المستقبل، وهي التوصيات التي سينظر فيها المجلس في وقت لاحق من هذا الشهر في سياق مشروع القرار الذي نتوقع اعتماده. وكما يذكرنا بمنهاج عمل بيجين بصورة ملائمة جدا، فإن تنفيذ النهج التعاونية إزاء السلام والأمن تمس الحاجة العاجلة إليه، في عالم من زعزعة الاستقرار والعنف المستمرين. ولا يمكن التخلي عن المرأة في هذه المعادلة.

واليوم، ونحن نحتفل بيوم الأمم المتحدة، من المناسب أن نسترعي الانتباه إلى دور المرأة كعامل لتشجيع السلام والأمن والتنمية. لقد حان الوقت أن ننتقل من الخطابة إلى العمل. ولا تتوقع نساء العالم من مجلس الأمن أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة جامايكا على كلماتها الرقيقة الموجهة إلى بلدي وإليَّ.

السيدة سودربيرغ (الولايات المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة بحرارة بهذه المناقشة المفتوحة عن المرأة والسلام والأمن. ونحن نقدم تحية خاصة إلى الأمين العام عنان على ملاحظاته ونتفق بالكامل مع بيان تقريره: ”المساواة في الحقوق والفرص وفي الوصول إلى الموارد بين الرجل والمرأة من المتطلبات الأساسية“ في إقامة سلام دائم (الفقرة ٨٩ من الوثيقة A/52/871).

وأريد أن انضم إلى السفيرة دورانت في تقديم تحية خاصة لكم، سيدي الرئيس، وإلى السفير أنجابا في قيادتكم

لتحقيق هذا الاجتماع الهام. كما أود أن أبدي ترحيبا حارا خاصا بالسيدة أنجيلا كينغ، المستشارة الخاصة بشأن قضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، وبالسيدة هيزير، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. إن هذه الدعوة هذا الصباح جاءت متأخرة عن موعدها بوقت طويل، وآمل أن تقابل هذه الهيئة التحدي الذي طرحتموه علينا اليوم. إنه تحد تاريخي قمتم بوضعه أمامنا. ونحن نرحب بذلك بحرارة.

كما أريد أن أقدم ترحيبا خاصا لضيوفنا في القاعة. وأعتقد أن مشاركتكم ودعمكم هامان جدا وأعتقد أن هذه هي المرة الأولى التي استمع فيها إلى تصفيق في هذه القاعة. وهكذا فإنكم تبعثون فيها الروح والبهجة.

ولا يجب لاجتماع اليوم أن يجعلنا ندرك الدور الهام الذي تلعبه المرأة في منع الصراع، وتشجيع المصالحة والمساعدة على إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الصراعات فقط، ولكنه يجب أيضا أن يحفزنا على اتخاذ الإجراءات الملموسة. لقد فشلنا، نحن في المجتمع الدولي، في الاستفادة بأقصى درجة من مساهمات المرأة في جهودنا للنهوض بالسلام والأمن في جميع أرجاء العالم. وكما أوضحت وزيرة الخارجية أولبرايت في خطاب ألقته مؤخرا أمام فريق من رجال الأعمال، ''لا تزال المرأة في أماكن كثيرة جدا من الموارد البشرية السيئة التقييم والمتخلفة''.

ونحن نثني على الجهود غير المترددة من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لمواجهة المشاكل التي تؤثر على نحو أكبر في المرأة. لقد غيرت أعمال هذه الهيئات ودعم المجتمع الدولي المعنوي والمالي لمثل هذه الجهود حياة الكثيرين من الشباب والكبار. لقد قمنا، ونحن نعمل معا، باتخاذ خطوات للنهوض بالمساواة في الفرص، وتعليم المرأة والفتاة، وتغيير الإرث غير المتوازن وقوانين الطلاق، والنهوض بالحقوق السياسية والاقتصادية والقضاء على الممارسات التقليدية الضارة بالمرأة والفتاة.

لقد وجه كثير من انتباهنا نحو حماية المرأة، ولا سيما من الآثار المدمرة المترتبة على الصراع المسلح، بما في ذلك التشرد بالقوة، والاتجار في المرأة، والتعذيب، والاغتصاب وغيرها من أفعال العنف الجنسي، وكذلك مجموعة من الجرائم الأخرى. وعلى سبيل المثال، ركز المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ على المرأة فقط بوصفها ضحية للصراع المسلح. ورغم أنه لا يمكن تجاهل قضية حماية المرأة، آمل أن يؤكد إجراء مجلس الأمن على دور القيادة الذي يمكن وينبغي للمرأة أن تلعبه في استعادة السلام.

والمرأة قوة إيجابية للسلام مستخدمة بأقل مما ينبغي. لقد اعترف المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بأنها يجب أن تشترك بالكامل في منع وحسم الصراعات. ويجب أن تنهض بنشاط بالآليات الرسمية التي تدعم الوجود النسائي الدائم على طاولة السلام، في عمليات حفظ السلام وفي جهود بناء السلام لإعادة إنشاء مؤسسات حيوية للاستقرار الدائم.

لقد وضع الأمين العام لنا بتعيينه لنساء مؤهلات في المناصب المرئية ذات النفوذ، مثالا يستحق الثناء لنحذو حذوه. إن نائبة الأمين العام لويز فيرشيت، والمفوضتين الساميتين ماري روبنسون وساداكو أوغاتا، ورئيسة مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة كارول بيلامي، ورئيسة برنامج الغذاء العالمي كاثرين برتيني، لدى تسمية القليل فقط، يظهرن أن المرأة لها أثر في إخماد الصراعات وتشجيع المساواة والسلام والأمن. والتحدي الماثل أمامنا هو تقليد إنجازاتها في المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وفي الحكومات الوطنية وعبر جميع مستويات المجتمع. وتمتدح الولايات المتحدة تعيين هؤلاء النساء ولكننا نريد أن نرى إنجاز المزيد.

وبصفة خاصة، نحتاج إلى مزيد من النساء بوصفهن ممثلات خاصات للأمين العام، ومبعوثات خاصات ومتحريات وراصدات لحقوق الإنسان. ونأمل أن يسعى الأمين العام إلى تعيين المزيد من النساء المؤهلات بالكامل في هذه الوظائف، وكذلك في الوظائف الداخلة في أمانته الخاصة. ونحن نشجع الدول الأعضاء بقوة على إبلاغه بمثل هؤلاء المرشحات ودعم فكرة احتفاظ الأمم المتحدة بقائمة من النساء المؤهلات كجزء من نظام ترتيبات الاستعداد في الأمم المتحدة.

ونحن بحاجة إلى أكثر من وجود النساء ذوات النفوذ على أعلى مستويات السلطة والمكانة. ويجب أن تضمن الأمم المتحدة أن تسمع أصوات المرأة حيثما تساعد الأمم المتحدة في تسوية الصراعات وفي بناء السلام اللاحق للصراعات. وبكل الاحترام الواجب لزملائي، انظروا فقط في أنحاء هذه القاعة. وثمة ركاز جيد للبدء هو تعيين الدول الأعضاء لمزيد من النساء بصفة سفيرات لدى الأمم المتحدة. وهناك بالتأكيد امرأة واحدة ممثلة دائمة، السيدة البارزة باتريشيا دورانت من بين ١٥ في مجلس الأمن وهذا يُعد نقصا بـ ٦ أو ٧ على الأقل. وهناك ١٠ نساء من بين ١٨٩ من الممثلين الدائمين وهو إشارة محزنة على حالة المرأة في مواقع القيادة في الدول الأعضاء. وإذا كان لنا أن نصغي إلى تحدي الرئيس ثيو - بن غوريراب الذي استمعنا إليه جميعا توا في الفيديو لجعل المرأة نصف كل الحلول، يجب أن تتمكن الدول الأعضاء من أن تقدم أكثر من خمسة بالمائة.

وفي جميع مراحل بعثات حفظ السلام وبناء السلام يجب أن يكون وجود المرأة مرئيا ودائما. وينبغي، عندما يمكن ذلك، أن تتضمن بعثات تقصي الحقائق مستشارين لنوع الجنس وأن تعتمد شروط المصالحة وإعادة التعمير على خبرة مجموعات المجتمع النسائي. وتوفر العواقب الفورية لأي صراع منفذا فريدا لفرصة إعادة البناء، بالمشاركة المتساوية للمرأة، للمؤسسات الحيوية للاستقرار الدائم. ولتسهيل ذلك، ينبغي للدول أن تلتزم بالتوازن بين الجنسين في مشاركتها في الشروط المدنية وفرق حفظ السلام الأخرى ومساعدة الدول الأخرى في تحقيق منظور متوازن بين الجنسين.

وفي مكان بعد مكان، من أيرلندا الشمالية إلى غواتيمالا إلى جنوب أفريقيا، نرى أن المرأة تكون أكثر تأثيرا عندما تكون قادرة على التنظيم وعلى أن يُستمع إليها. إن مشاركة سيدتنا الأولى في تنظيم الأصوات الحيوية أظهرت حول العالم هذه الحقيقة مرة تلو الأخرى، ولا يمكننا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، أن نقنع بالتمثيل الرمزي لنصف سكان العالم. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في إنشاء فريق خبراء أو فريق عامل بولاية محددة للإبلاغ بالآليات التي ستضمن التمثيل المتكافئ للمرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

ونحن أيضا بحاجة إلى إعداد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة كي يتصدوا للمواجهات مع سائر السكان في منطقة البعثة. وهذا يعني أنه ينبغي تدريب حفظة السلام - العسكريين والمدنيين والموظفين المدنيين - على المسائل المتصلة بمراعاة الفوارق بين الجنسين؛ ويعني محاكمة الأشخاص الذين ينتهكون أكثر الحقوق الأساسية للمرأة. وينبغي أن يركز التدريب على مدونات السلوك والقواعد الثقافية والاجتماعية المتصلة بالمرأة، ودراسة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ويتعين على المستوى الإداري أن يشمل التدريب مشاركة المرأة في بناء المؤسسات، لاسيما في مجالات حكم القانون. وينبغي أن تطور وحدة التدريب التابعة لإدارة عمليات السلام نماذج يمكن تصديرها لتستخدم في البرامج الوطنية والإقليمية، ويتعين أن تشمل كافة برامج التدريب في

الأمم المتحدة عناصر المسائل المتصلة بمراعاة الفوارق بين الجنسين.

ونشجع الدول على تقديم المساعدة بطرق مفيدة أخرى أيضا. وعلى سبيل المثال، قدمت الولايات المتحدة تمويلا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لدعم مبادرة المرأة البوسنية، التي تعزز إعادة إدماج المرأة في الاقتصاد. وتبرز المبادرة أهمية التدريب والمساعدة القانونية ودعم مشاريع الأعمال الصغيرة. وبالمثل، دعمت الولايات المتحدة مبادرة المرأة الرواندية من أجل التصدي لعملية إعادة إدماج اللاجئات. وقدمت وزارة الخارجية الدعم أيضا للجنة المرأة المعنية باللاجئات والأطفال اللاجئين، التي تعمل في سيراليون وأفغانستان وأذربيجان والسودان. وهذه البرامج لا تقدم خدمات للمرأة في المناطق التي مزقتها الحروب فحسب، بل تنشد أيضا إدماج المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية في بلدانها.

وأثناء مضينا قدما يتعين علينا أن نحرص على ألا تؤدي جهودنا الرامية إلى زيادة تمكين المرأة إلى حرمان الرجل بأي حال. وينبغي أن نسعى إلى تحقيق المساواة، لا المعاملة الخاصة. ما نحتاج إليه في الحقيقة هو أن تلتزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأمانة العامة وجميع المعنيين بتنفيذ الالتزامات والوعود التي سبق أن تعهدوا بها للمرأة. ويتعين علينا الآن أن نتطلع إلى الأمام صوب اتخاذ مبادرات ملموسة لدعم هذه الجهود.

في الختام، اسمحوا لي أن أثني عليكم السيد الرئيس وعلى وفدكم، لعقد هذا الاجتماع الهام اليوم. وآمل أن يكون الاجتماع بداية لمناقشات منتظمة في هذه القاعة، وأن يتوفر في يوم من الأيام تمثيل منصف للجنسين حول هذه الطاولة وفي جميع قاعات المؤتمرات هنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي وإلى الممثل الدائم لبلادي.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): أعرب أولا عن تقديرنا لكم السيد الرئيس، وللسفير انجابا لتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى هذا الموضوع الهام المعروض علينا اليوم.

أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعلن اهتمام بلدي بأي تبادل للآراء في المجلس يكون ذا صلة بالاهتمامات الإنسانية الناجمة عن حالات الصراع. ونرحب بحقيقة أن المجلس قد وجه الاهتمام بخاصة في السنوات الأخيرة إلى جوانب شتى لحالات الصراع من قبيل نكبة اللاجئين والمشردين، وحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح وحماية موظفي الشؤون الإنسانية.

وبعد أن بحثنا وتداولنا بشأن جميع هذه المواضيع في الأشهر الأخيرة، من الجدير يقينا أن نبرز أهمية موضوع مناقشة اليوم: المرأة والسلام والأمن. مشاركة المجلس في هذا المجال لها قيمة خاصة، فالكفاح من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - وبخاصة في حالات الصراع - وتعزيز حقوقها، كفاح لم ينته بعد وينبغي أن نحشد جميع قوانا من أجله.

لقد ذكر الأمين العام، والسيدة كينغ، والسيدة هيزر، للتو أن النساء والفتيات كن ومازلن أهدافا أولية لكل أنواع العنف التمييزي. وهن في الحقيقة أول ضحايا الصراع المسلح ويجبرن في أغلب الأحيان على القيام بدور الدروع البشرية في أيدى المتحاربين. وتمثل النساء إلى جانب الأطفال نسبة ٨٠ في المائة من اللاجئين والمشردين، وهن أول من يعاني من أسوأ أعمال العنف القائم على أساس الجنس، لا سيما الاغتصاب وأشكال الإيذاء الجنسي الأخرى.

ويشكلن أيضا غالبية ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهن أكثر الأشخاص تعرضا لبلاء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بسبب العنف الجنسي المتزايد وفشل الأنظمة الصحية. ومع اندلاع الصراعات الجديدة وتكثيف التوتر والحروب في شتى أنحاء العالم، يتزايد عدد النساء الفقيرات اللاتي يفتقرن إلى الحماية ويعانين من أشكال العنف المرعبة والتشرد، وغالبا ما يتغير دورهن التقليدي بين عشية وضحاها ويزيد عبء عملهن زيادة كبيرة.

وتشكل حقوق النساء والفتيات جزءا غير قابل للتصرف ولا يتجزأ ولا ينفصل من حقوق الإنسان الشاملة. وتعد معاناتهن في الصراع المسلح انتهاكا للقانون الدولي المعني بحماية المدنيين وحقوقهم، الذي ينطبق بالكامل على النساء والفتيات، لاسيما اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والالتزامات بموجب بروتوكولها الاختياري لعام ١٩٧٧ واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ المعنية بحقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، نضم صوتنا إلى الأصوات التي تناشد الأطراف في كل صراع مسلح أن تحترم القانون الدولي بصورة دقيقة وتامة. ونعتقد أيضا بأنه يتعين على الدول أن تضع حدا للإفلات من العقاب وأن تعاقب المذنبين على ارتكاب الجرائم، بما في ذلك الابتزاز وأعمال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات.

إننا نشجع على مراعاة منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية في جميع عمليات السلام المتعددة الأبعاد، على الصعيدين الوطني والدولي، على حد سواء. ونشجع أيضا على القيام بتحليل للمساواة بين الجنسين بغية تعزيز مراعاة منظور الجنس في أوجه النشاط العام أثناء تخطيط سياسات واستراتيجيات وبرامج السلام والأمن.

وإضافة إلى التزام تونس بالمساواة بين الجنسين وسياستها لتبني حقوق المرأة ورفع مترلتها، فإننا نسلم بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المرأة في جميع المجالات، بما في ذلك الوقاية من الصراعات والمحافظة على السلام وبناء السلام. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وبرامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. وبما أن المرأة هي الأكثر تعرضا للآثار المدمرة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإننا نؤكد على أهمية تثقيف النساء بشأن أخطار الألغام وبشأن استخدام تقنيات اكتشاف الألغام بصورة مكثفة.

وأوجه الانتباه إلى الآثار العكسية المترتبة على الجزاءات والتي تلحق الأذى بالنساء والفتيات مما يؤدي إلى زيادة ضعفهن. والواقع أن التجربة الأخيرة أظهرت أن للجزاءات نتائج سلبية للغاية تؤثر على المدنيين، لاسيما الأطفال والنساء.

وإضافة إلى الدور الذي تقوم به المرأة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فإنها تؤدي دورا متزايدا في مجال السلام. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للدور القيادي الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في منظومة الأمم المتحدة، الذي يوجد من بين أعلى أولوياته القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. ويتعين على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يواصل جهوده الهادفة إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقيات الدولية تنفيذا فعالا، لاسيما الاتفاقية المعنية بالقضاء التام على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي هذا الصدد، ندعم جهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على جميع مستويات بناء السلام، فضلا عن جهوده لتطوير بناء قدرات المرأة في مجال درء الصراعات

وحلها. وفضلا عن ذلك، فإن الطبيعة المتعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام - لاسيما فيما يتعلق بجانبها السياسي، وحماية الأطفال، وإجراء الانتخابات، وإعادة إدماج اللاجئين، وتقديم المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في الشؤون الإنسانية، ونزع الألغام، وبناء القدرات المؤسسية على الصعيد المحلي وحقوق الإنسان - تهيئ للمرأة الفرصة كي تسهم في إقرار السلام والأمن، مما من شأنه أن يساعد بالتأكيد في تحسين حماية النساء وصغار الفتيات في حالات الصراع المسلح.

إننا نؤمن بأن التزام المرأة بالسلام مسألة حاسمة لضمان احترام اتفاقات السلام التي توقعها الفصائل السياسية والعسكرية، ونحن مقتنعون أيضا بأنه يتحتم إجراء تغيير حقيقي لا في نصوص القوانين ذاتها فحسب، بل أيضا في أذهان الناس وفي الممارسات الاجتماعية.

ونأمل أن تساعد مناقشة اليوم على قطع الصمت وأن تؤدي إلى التنديد بالعنف ضد المرأة بشتى أشكاله - البدنية والنفسية والمعنوية - لا سيما في الصراعات المسلحة. ونود أيضا أن نعرب عن دعمنا للمبادرات والتدابير المؤسسية التي اتخذت لحماية المرأة ولكفالة سلامتها وأمنها ولا سيما في الصراعات المسلحة؛ ونناشد كل الدول على أن تتعاون لتحقيق هذا الهدف.

ختاما، نؤكد على أهمية تنفيذ التدابير الوقائية المناسبة لحسم الصراعات، لا سيما استخدام آليات تسوية النزاعات التي أنشأتها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية. ونؤكد أيضا على أهمية الإسهام الفعال الذي من الممكن أن تسهم به المرأة في هذا الشأن.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ، سيدي، بأن أقول إن وفدي يشعر ببالغ السعادة إذ يراكم تترأسون هذه المناقشة المفتوحة. لقد دللتم أيما تدليل على خبرتكم الواسعة وقدراتكم طيلة الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة وخلال فترة الإعداد لعقد مؤتمر قمة الألفية وخلال انعقاده. وتقدر الأرجنتين اهتمام ناميبيا التقليدي بالنضال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة وحماية هذه الحقوق - وهو شاغل مشترك بين كل أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وفي جميع أرجاء القارة الأفريقية.

لذلك لم يدهشنا أن يجري مجلس الأمن اليوم هذه المناقشة المفتوحة، بناء على مبادرة من حكومة ناميبيا بهدف الإسهام في التوصل إلى فهم أفضل للعلاقة بين المرأة والسلم والأمن الدوليين. ونرحب ترحيبا حارا بالمناقشة التي ستجريها اليوم لهذا الموضوع.

ونتقدم بالشكر إلى السيدة أنجيلا كينغ، المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة والسيدة نولين هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على بيانيهما.

المناسبات الكثيرة التي نظر فيها مجلس الأمن في الصلة بين المرأة والسلم والأمن، كانت بصفة عامة مناسبات لإدانة النتائج المروعة للصراعات المسلحة بالنسبة للمرأة، بوصفها ضحية للعنف والاتجار والاستعباد وللألغام المضادة للأفراد والتشريد القسري. وهنا سيواصل الوفد الأرجنتيني، كالعهد به، التمسك بالضرورة الحتمية لإيلاء الاحترام الكامل للأعراف الإنسانية الدولية ولمبادئ حقوق الإنسان.

إن جرائم الحرب التي ترتكب ضد النساء والبنات والتي سلم بها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لا يجوز أن تتم دون عقاب. ونغتنم هذه الفرصة لنحث الأطراف في الصراعات المسلحة على اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والبنات من العنف القائم على نوع الجنس،

لا سيما الاغتصاب والأشكال الأخرى من إساءة المعاملة الجنسية.

وبالمثل، تعرب الحكومة الأرجنتينية عن تأييدها لإنشاء نظام ما لمنع العنف القائم على نوع الجنس ومنع الاستغلال والاتجار بالنساء والبنات سواء بين السكان المدنيين أو العسكريين، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ملائمة للتقدم بالشكاوى تكفل عدم الكشف عن هوية المبلغين وكذلك إنشاء آليات للإشراف على أفراد حفظ السلام. ويبدو لنا أن حقائق الواقع تتطلب بشكل متزايد جعل نوع الجنس أحد أبعاد العمليات الميدانية كافة. ويؤمن وفدي بأن الصراعات التي تؤثر على المرأة تمثل تهديدا لمستقبل الأجيال القادمة، وتقوض سلامة الأسر وأمنها ونظم الحماية الاجتماعية، وتوجد في نهاية الأمر أسوأ مناخ ممكن لبقاء الجماعات المعنية الأخلاقي والسياسي والاجتماعي - الاقتصادي، ونحن ندين بشدة قيام المنتصرين باستغلال أي حالة من حالات الصراع لكي ينكروا على النساء والبنات التمتع بحقوقهن الأساسية، لا سيما حقهن في السلامة البدنية وفي الغذاء وفي المسكن الملائم وفي التعليم وفي التشغيل وفي الخدمات الصحية، لذلك فإننا نواصل دعم كل المبادرات التي يتخذها مجلس الأمن مع التركيز على وجه خاص على الاحتياجات الخاصة للنساء المتضررات بالصراعات المسلحة.

وسندعم أيضا التدابير التي قد يقرر الأمين العام أن يتخذها ليكفل أن يتلقى العاملون في عمليات حفظ السلام التدريب اللازم في مجال قضايا نوع الجنس، وبخاصة في حقبة ما بعد الصراع من حيث الإعادة إلى الوطن وإعادة الاستيطان وإعادة التأهيل وإعادة الاندماج والتعمير، ونرحب بالمثل بأي اقتراح يهدف إلى زيادة الوعي بين الدول الأعضاء بقضايا نوع الجنس، حتى تتجلى في برامج التدريب الوطنية للأفراد العسكريين والشرطة المدنية الذين يخدمون في الميدان.

ووفدي يود أن يشير الآن لا إلى الضرورة الأخلاقية التي ليست موضع خلاف من حيث قيام المجتمع الدولي بتوفير حماية خاصة للنساء والأطفال خلال الصراعات المسلحة، وإنما، بدلا من ذلك إلى ضرورة أن نفهم أن هناك دورا هاما يمكن للمرأة، بل ينبغي لها، أن تضطلع به فيما يتعلق بمنع الصراعات وحسمها وبناء السلام. وتجدر الإشارة إلى أن السفير تشودري، ممثل بنغلاديش، أصدر في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، بصفته رئيسا لمجلس الأمن في ذلك الوقت، بيانا صحفيا باسم المجلس بمناسبة يوم المرأة العالمي وفي سياق المفاوضات في اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، دورة بيجين + ٥، جاء فيه أن: ''السلم يرتبط بالمساواة بين النساء والرجال بشكل غير قابل للانفصام'' (النشرة الصحفية SC/6816) والآن، بعد أكثر من سبعة أشهر، تضيف مناقشة اليوم التاريخية قوة جديدة إلى ذلك الاعتراف.

وللصراع المسلح أثر خاص وغير متناسب على النساء، ومن الصحيح بالتالي أن نخلص إلى القول بأن للمرأة آراء خاصة بها ينبغي مراعاتها في مناقشة أفضل السبل لتجنب الصراعات أو تسويتها، وطرق تنظيم مستقبل الجماعات المتضررة من هذه الصراعات. ولكن من المؤسف أن هذا ليس هو الحال الآن. فليس للمرأة تمثيل واف على صعيد صنع القرار في الآليات والمؤسسات الوطنية والإقليمية الدولية لمنع الصراعات وحلها. وتؤكد الأرجنتين على ضرورة أن تضطلع المرأة بدور ملموس في صوغ السياسات والبرامج لتحقيق هذا الهدف.

وهنا نحيط علما بارتياح بإعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا المعنية بجعل منظور نوع الجنس عنصرا أساسيا في

عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد ومثلما نفعل في أماكن أخرى داخل المنظمة، نحث الأمين العام على أن يعين المزيد من النساء في مناصب الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين والناطقين باسمه في بعثات المساعي الحميدة المتصلة بالسلم والدبلوماسية الوقائية، وندعو أيضا الدول الأعضاء إلى أن تراعي بالشكل اللازم منظور نوع الجنس لدى التعيين في المناصب على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وإننا نشجع مشاركة النساء في التفاوض على اتفاقات السلام، وفي كل الآليات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقات، وفي عملية التعمير في حقبة ما بعد الصراع. وهنا نحث على التخلي عن القوالب الجامدة البالية لأدوار المرأة،

ختاما، تشيد الأرجنتين بالعمل على زيادة الوعي بقضايا نوع الجنس في سياق الصراعات المسلحة الذي يتم من خلال الأنشطة التي تضطلع بها المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، والصناديق والبرامج المختلفة للأمم المتحدة من قبيل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات المحلية والدولية للمرأة، وإننا نشجعها على مواصلة بذل جهودها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلادي وإليّ.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكركم، سيدي، على رئاستكم هذه الجلسة، وأن أعرب عن تقديرنا لوفد ناميبيا على مبادرته بعقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه، وأن أعرب عن تقديرنا العميق للبيانين اللذين أدلت بهما السيدة أنجيلا كينغ، مستشارته الخاصة للقضايا المتعلقة بالجنسين وتقدم المرأة، والسيدة نويلين هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. لقد تناول البيانان عددا من القضايا الهامة، وتضمنا كذلك عددا من التوصيات الهامة التي تستحق دراسة جادة من المجلس.

تضطلع المرأة بدور لا غنى عنه في تشكيل الحضارة الإنسانية وفي تشجيع التنمية الاجتماعية. وهناك مثل شائع في الصين يقول ''المرأة تحمل نصف السماء''. ولهذا، فبدون مشاركة كاملة من جانب المرأة، لا يمكن لجهودنا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين أن تثمر أو تدوم.

لكن المرأة كثيرا ما تكون الضحية المباشرة والرئيسية للحروب والصراعات المسلحة. ولما كانت المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق مجلس الأمن هي صون السلم والأمن الدوليين، فإن المناقشة المفتوحة الجارية اليوم حول ''المرأة والسلام والأمن'' ستساعد المجلس على الوفاء بولايته التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة.

ويدين وفد بلادي جميع أعمال العنف التي ترتكب ضد المرأة وقت نشوب الصراعات المسلحة، ويحث جميع الأطراف في الصراعات على أن تمتثل امتثالا صارما للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. ونطالب جميع الحكومات كذلك بالتحقيق مع من يرتكبون جرائم ضد المرأة وبتقديمهم للعدالة. ونأمل أن يكثف المجتمع الدولي جهوده من أجل حماية وإعانة النساء المتأثرات بالصراعات، ومساعدتهن على العودة إلى ديارهن واستئناف حياتهن الطبيعية. ونطالب جميع الدول المعنية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية بتعزيز تعاونها في هذا المجال.

ونشجع النساء كذلك على المشاركة بنشاط في منع الصراعات وتسويتها، وفي التعمير بعد الصراع، ونأمل أن يهيئ المجتمع الدولي الظروف المواتئمة في هذا الصدد.

وأود هنا أن أشيد بالدور الذي اضطلعت به المرأة في المنظمات غير الحكومية. ونأمل أن تضطلع المرأة كذلك بدور أكبر في عمليات حفظ السلام، بحيث تقدم المساعدة

على نحو أفضل للنساء المتضررات بالحروب والصراعات. وينبغي للمرأة أن تشارك أيضا في جهود التعمير بعد الصراع. وسيكون من دواعي ارتياحنا أن نرى يوما ما في المستقبل، في منطقة مزقتها الحرب، عملية لحفظ السلام مشكلة كلها من النساء.

ونرى أن المرأة لا تشارك مشاركة كاملة في أعمالنا، لا لأنها غير قادرة على ذلك، ولكن لأننا لا نعطي هذه المسألة الانتباه الكافي. ونتطلع إلى برنامج تدريبي فعال في هذا الشأن.

في حزيران/يونيه عقدت الأمم المتحدة هنا في نيويورك دورة استثنائية معنية بقضية المرأة. وطالب الإعلان السياسي الصادر عن تلك الدورة جميع الحكومات والبلدان بتكثيف جهودها المشتركة لكي توفر حماية أفضل لحقوق المرأة ومصالحها. ويمكن أن نعتبر مناقشة اليوم المفتوحة جزءا من متابعة دورة حزيران/يونيه الاستثنائية. ونأمل أن تسهم هذه الجلسة إسهاما كبيرا في تعزيز الحماية المقدمة للمرأة، وأن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات فعّالة لمتابعتها. ونأمل كذلك أن يستمر هذا الزخم داخل منظومة الأمم المتحدة. ونعتقد أن هناك فائدة قصوى لإجراء تقييم كامل، داخل منظومة الأمم المتحدة، لآثار الصراعات المسلحة على المرأة.

وقضية المرأة تتخلل جميع القطاعات، وقد جرت بشأنها المداولات في الوكالات التابعة للأمم المتحدة طيلة سنوات. وينبغي لأعمال المجلس أن تواكب أعمال الوكالات الأخرى، لأننا لن نتمكن إلا بهذه الطريقة من أن نحفز جميع الأطراف لكي تستخدم استخداما كاملا المزايا التي تتيحها منظومة الأمم المتحدة برمتها لتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلادي وإلي.

السيد غرينجر (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدلي ممثل فرنسا بعد قليل ببيان كامل باسم الاتحاد الأوروبي، تؤيده المملكة المتحدة. ولهذا، سأقتصر على بضع نقاط إضافية.

لقد ذكر السير جيرمي غرينستوك، الممثل الدائم البريطاني، مرارا وتكرارا، أن النظر بعناية في احتياجات الأفراد العاديين وحقوقهم يجب أن يتصدر أنشطة مجلس الأمن بشأن الصراعات. وعلينا أن نتذكر أن المدنيين، ومما يؤسف له أنهم ضحايا الصراعات في معظم الأحيان، إنما هم أفراد يعيشون ظروفا خاصة.

والخسارة الإنسانية للصراع تصيب النساء والفتيات أبلغ إصابة. فيجري استغلالهن واستهدافهن عمدا في معظم الأحيان، بوصفهن من الأسلحة الاستراتيجية. ويشكلن أغلبية اللاجئين والمشردين داخليا. ويواصلن التعرض للخطر حتى بعد انتهاء الصراع، حيث يندر تنفيذ معايير حقوق الإنسان الدولية والمعايير الإنسانية التي يجب أن تكفل أمنهن.

ولا نستطيع أن نتناول هذه الحالة بوصفها مجرد ظاهرة من ظواهر الصراع. فهي من أسبابه كذلك. ونظرا لوضع المرأة الفريد في النسيج الاجتماعي، فإن هذه التهديدات تستمر في الإضرار بالتوقعات الطويلة الأجل للسلم والأمن. وهذا هو التحدي الذي يواجهه مجلس الأمن. والكثير مما يجب الاضطلاع به سيكون من الواجب إدماجه ضمن أعمالنا الاعتيادية ونحن ندرس حالة كل بلد على انفراد. ولكن دعونا نغتنم هذه المناقشة، ومشروع القرار الذي سيعتمد في نهاية المطاف، كفرصة لدفع جدول الأعمال إلى الأمام. وعلينا أن نهتم بما يمكن تحقيقه على نحو ملموس في المجالات التي يمكننا أن نحرز فيها تقدما حقيقيا.

وينبغي لنا أن نهتم بثلاثة مواضيع على نحو خاص.

أولا، كيف نضمن أن حقوق النساء والفتيات، وبخاصة شواغلهن، تلقى الدراسة الواجبة، وتتخذ بشأنها الإجراءات الواجبة، في الأعمال اليومية للمجلس.

إننا في حاجة إلى المعلومات الصحيحة لكي نعلم كنه المشكلة ونوع التحليل الصحيح لكي نصدر أحكامنا. وهذه هي الحالة بصفة خاصة عندما ننظر في قضايا عملية ملموسة، مثل نزع السلاح، وبرامج التسريح وإعادة الإدماج، حيث قد تختلف احتياجات النساء والفتيات عن احتياجات الذكور من المحاربين.

وإحدى طرق الاضطلاع بذلك ستكون تشجيع الأمين العام على إدماج تحليل القضايا المتعلقة بالجنسين في تقاريره الاعتيادية إلى المجلس عن القضايا الخاصة ببلد معين. ويوصي تقرير الإبراهيمي بإنشاء أمانة للمعلومات والتحليل الاستراتيجي لكي تحسن قدرة الأمم المتحدة على جمع المعلومات وتحليلها. ونحن نؤيد هذه التوصية ونأمل أن تدمج الخبرة المتعلقة بالجنسين في هذه الأمانة.

وثانيا، ما الذي يمكننا عمله لتنظيم المسائل المعنية بقضايا الجنسين في إطار أهداف عمليات حفظ السلام وهيكلها التنظيمي؟ وحيثما يوصي الأمين العام بضرورة تناول شواغل محددة متعلقة بقضايا الجنسين في مهام حفظ السلام، ينبغي أن ندخلها في صلب قراراتنا. والخبرات المتعلقة بتلك القضايا ينبغي إدراجها في عمليات حفظ السلام، وينبغي أن توكل إلى أعضائها المهام المتصلة بها وأن توفر لهم الموارد لمعالجة اهتمامات المرأة الخاصة. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تعمل أيضا بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية. والمجتمع المدني في هذه المجالات ميدانيا.

ومن الضروري لنا أن نقوي الإحساس بأثر عمليات حفظ السلام على السكان المحليين. ففي اجتماع صيغة ”أريا“ الذي عقد أمس، سمعنا بعض الحكايات المروعة عن انتهاكات لحقوق المرأة ارتكبها حفظة للسلام أريد بهم توفير الاستقرار والحماية. ولهذا مولت المملكة المتحدة وكندا بشكل مشترك عملا، بالتعاون مع مركز ليستر بيرسون للتدريب على عمليات حفظ السلام، لوضع مواد تدريبية بشأن قضايا الجنسين لحفظة السلام. ونحن نأمل أن يفيد هذا العمل أوسع قطاع ممكن من البلدان المساهمة بقوات. ونحن نشجع أيضا الأمين العام على توفير التدريب بشأن حقوق المرأة والبنت واحتياجاتهما الخاصة للعاملين المدنيين في عمليات حفظ السلام.

ونقطتي الثالثة هي أننا ينبغي ألا نقع في شرك النظر إلى المرأة والبنت باعتبارهما ضحيتي الصراع المسلح فحسب. فيمكنهما أن يقوما أيضا بدور رئيسي في فتح الباب أمام السلام. وإن تمثيل الجماعات النسائية بالكامل على جميع مستويات مفاوضات السلام حيوي لبناء سلام وأمن مستدامين. والمملكة المتحدة، إذ تضع هذا في الاعتبار، تباشر بتنفيذ برنامج دعم مستمر لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمساعدته على بناء قدرته على العمل كحافز لمشاركة المرأة في عمليات السلام. وهذا البرنامج الممتاز سينطوي على عرض لأنشطة المجتمع المدني للمرأة وتطوير لمخزون المعلومات والأنشطة المحلية الميدانية. ونحن نفخر بأننا قادرون على تقديم المساعدة.

ويسر المملكة المتحدة غاية السرور أن ناميبيا نظمت هذه المناقشة التي تجيء اليوم في وقتها المناسب. ونحن نتطلع إلى الاستماع إلى آراء غير الأعضاء، تماما كما رحبنا بالمناقشة المفعمة بالحيوية التي جرت مع المنظمات غير الحكومية في اجتماع صيغة ”أريا“ الذي عقد أمس. ونرحب ترحيبا خاصا بدور أنجيلا كينغ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تقديم الدعم والمشورة في هذه العملية. إلا أنه ينبغي لنا ألا ننسى أن مسؤولية جميع

المشاركين في إحلال السلم والأمن أن يكفلوا تنظيم الاعتبارات المتعلقة بقضايا الجنسين في أنشطة الأمم المتحدة.

والخطوة التالية هي التفاوض بشأن قرار يحدث تغييرا إيجابيا. وينبغي أن نركزه على المجالات التي يمكن تحقيق نتائج فيها وأن نركز على القيام بخطوة تمثل تغييرا في الطريقة التي يواجه بها المجلس الاحتياجات الخاصة للمرأة والبنت. والمملكة المتحدة مستعدة للقيام بنصيبها كاملا في الدفع بهذه الخطة الهامة إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلدي.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أخيرا وصلت أصوات النساء إلى مجلس الأمن. ومن المهم أن يكون اليوم – يوم الأمم المتحدة – هو اليوم الذي نبدأ في جلسة علنية لمجلس الأمن، بمناقشة ليس كيفية تأثير الصراعات على حياة المرأة فحسب، وإنما أيضا كيفية أن تضافر المرأة جهودها لتصوغ السلام والأمن، وتناول ما يمكن للمجلس القيام به لتيسير اشتراك المرأة في حفظ السلام وفي عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة.

أمس، استمع أعضاء المجلس إلى شواغل ممثلي المجتمع المدني بشأن هذه المسألة وتفاعلوا معها. لقد كان اجتماعا لما يسمى بصيغة ”أريا“. ومع أنه كان يراد به أن يكون اجتماعا تمثيليا، فقد عقد خلف أبواب مغلقة ودون محاضر رسمية. ولقد كان من الأفضل كثيرا لو أن تلك العروض تمت هنا في قاعة المجلس.

ومع ذلك، تكلمت المرأة؛ وتقدمت بتوصياتها إلى المجلس. والعبء الآن يقع على عاتق المجلس ليعمل. وعن طريق جلسة اليوم، وعن طريق القرار الذي سنتخذه في أيام قليلة، يجب أن نبعث برسالة قوية مفادها أن المرأة تحتاج إلى السلام، ولكن الأهم هو أن السلام يحتاج إلى اشتراك المرأة.

ونحن نهنئ ناميبيا، وعلى وجه الخصوص السفير انجابا وفريقه، تهنئة قلبية حارة على اضطلاعهما بتنظيم هذه الجلسات التاريخية لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلم والأمن. فخلال رئاستكم للجمعية العامة في دورتها السابقة، سيدي الرئيس، شهدنا التزامكم بمسائل المرأة. ومن دواعي ارتياحنا أن نراكم تترأسون هذه الجلسة الهامة اليوم. وجلسات المجلس هذه تأتي نتيجة جهود نساء عديدات ومنظماتهن التي مافتئت تطالب لبعض الوقت بأن يتناول المجلس الأمر تناولا رسميا. واليوم، نعرب عن التقدير لتفانيهن وعملهن الشاق في جعل ذلك ممكنا.

إننا نشكر الأمين العام، كوفي عنان، على البيان الهام الذي أدلى به صباح اليوم والذي أبرز فيه مجالات بحاجة إلى توجيه اهتمام مجلس الأمن إليها. ونعترف أيضا بإسهامات السيدتين اللتين خاطبتا المجلس هذا الصباح. ولقد أدت السيدة أنجيلا كينغ والسيدة نويلين هيزر دورا عظيما في جعل المسائل المتعلقة بالمرأة محل اهتمام في الأمم المتحدة، وما من شك في أنهما ستواصلان عملهما الهام.

إن بنغلاديش ملتزمة التزاما تاما بإعمال إمكانيات المرأة في تعزيز السلام. ونحن نشعر بالفخر إذ نجد في رئيسة وزرائنا، الشيخة حسينة زعيمة ذات رؤيا وشجاعة عظيمتين وتسهم إسهاما نشطا في السلام على الصعيد الوطني وعلى الصعيد العالمي أيضا وتقوم بدور رائد في نشر ثقافة السلم وعدم العنف.

ومن دواعي الفخر لبنغلاديش أنها تشرفت باتخاذ خطوة رائدة في مجلس الأمن لما ترأست المجلس عند إصداره إعلانه الأول من نوعه بشأن المرأة والصراع المسلح والسلم بتاريخ ٨ آذار/مارس من هذا العام، يوم المرأة الدولي. وفي

ذلك البيان، اعترف أعضاء المجلس بأن السلام يرتبط ارتباطا وثيقا بالمساواة بين المرأة والرجل وأكد أن وصول المرأة على قدم المساواة إلى هياكل السلطة ومشاركتها بشكل متساو في منع الصراعات وحلها أساسيان لصيانة وتعزيز السلم والأمن.

إن عملنا في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة يجب أن يوضع في الإطار الأوسع لالتزامات عملية بيجين، مؤتمر ١٩٩٥ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ على حد سواء والتي تبين لنا الطريق الذي ينبغي أن نسلكه. وقرارات المجلس تؤثر على المرأة في حالات الصراع المسلح. ولذلك من الملائم تماما أن تتخذ تلك القرارات بما يحفظ بقاء المرأة في الصورة بشكل كامل.

ونحن نعتقد أن على المجلس أن يضع ثلاثة مجالات واسعة في اعتباره. المجال الأول أثر الصراعات على المرأة والبنت. ومع تغير طبيعة الصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وفي العالم المعاصر، فإن المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، هم الضحايا بشكل متزايد. والنساء والبنات يشكلن غالبية اللاجئين والمشردين في الداخل. وهن يتعرضن لخطر خاص يتمثل في إيذائهن وإساءة معاملتهن ومواجهة انتهاكات جسيمة لا يمكن تصورها لحقوق الإنسان قائمة على التفرقة بين الجنسين وغيرها.

باعتباري مشاركا في بعثة المجلس إلى سيراليون، شهدت بنفسي أهوال الحرب التي تواجهها المرأة في ذلك البلد. ويجب على مجلس الأمن أن يطلب من جميع الأطراف في الصراع المسلح أن تمتثل امتثالا تاما للقانون الدولي الواجب التطبيق بشأن حقوق وحماية المرأة والبنت، وأن تتخذ تدابير خاصة في هذا الشأن. وحتى تستجيب جميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة لاحتياجاهن، يجب أن تشتمل على وحدة تختص بالمسائل المعنية بقضايا الجنسين.

ومكونات حقوق الإنسان في عمليات السلام ينبغي أن تضمن حقوق المرأة في كل وثائقها وتقاريرها.

وفي مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج يجب تناول مختلف احتياجات المرأة والمقاتلين وأعضاء الأسر المرافقين لهم. ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اعترف بجرائم الحرب التي ترتكب ضد البنت والمرأة. ويجب على مجلس الأمن أن يضيف صوته فيما يتعلق بكفالة ألا يكون هناك إفلات من العقاب لارتكاب جرائم الحرب القائمة على التفرقة بين الجنسين.

والمجال الثاني هو اشتراك المرأة في عمليات السلام. فمن بوروندي إلى الصومال، ومن أيرلندا الشمالية إلى الشرق الأوسط وكمبوديا، أبدت المرأة قدرة عظيمة كحافظة للسلام. ولقد قامت بدور نشيط عندما حافظت على تماسك أسرها ومجتمعاقا. وعلى الصعيدين الجماهيري والمجتمعي، نظمت المرأة نفسها لمقاومة النزعة العسكرية، وقميئة المجال للحوار والاعتدال، والعمل سويا لرتق النسيج الممزق للمجتمع.

ولابد لنا من أن نضمن أن ترى المرأة أمامها مزيدا من السبل المؤدية إلى النهوض بالسلام ليس فقط على الصعيد المحلي، بل أيضا على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي. وبجلب خبرات المرأة إلى طاولة المفاوضات من أجل السلام، يمكن للمرأة أن تحقق في عملية السلام فهما عمليا لشتى التحديات التي يواجهها السكان المدنيون. ومن الطبيعي أن الآليات التي تتمخض عن هذه المشاركة تكون أكثر فهما لاحتياجات المدنيين، وبالتالي فإنها تكون أكثر استدامة وفائدة.

وللمرأة أيضا دور كبير ينبغي أن تضطلع به في النهوض بثقافة السلام في المجتمعات التي مزقتها الصراعات، إذ أن هذه الثقافة تكمن في جذور السلام الدائم والمصالحة.

وما لم تكن هناك ثقافة للسلام تتولى المرأة زمام أمورها، فإن الحلول طويلة الأجل ستكون بعيدة المنال.

أخيرا نأتي إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمرأة. ينبغي زيادة تمثيل المرأة على مستوى صنع القرار وعلى أرض الواقع. وهناك مطلب لزيادة عدد الممثلين الخاصين للأمين العام من النساء ونحن نرحب بذلك. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نحرص على تجنب النزعة الرمزية. ويجب علينا أن نذهب ليس لمجرد الظهور التمثيلي للمرأة، بل لكي نجعل هذا التمثيل أعم وأكثر فاعلية.

لقد بدأت بنغلاديش في إرسال نساء إلى عمليات حفظ السلام بأول خمس شرطيات مدنيات جرى وزعهن في تيمور الشرقية. وفتحت القوات المسلحة في بنغلاديش أبوابها للنساء مؤخرا وسوف يكون لدينا عما قريب نساء في المراكز القيادية. وكبلد ساهم على مر السنين في أصعب بعثات الأمم المتحدة، فإننا سنقوم بدورنا بإرسال المزيد من حافظات السلام.

ومن المجالات التي ينبغي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تعمل فيها بشكل عاجل مجال تحسين تدريب العاملين في مجال حفظ السلام وذلك بتوعيتهم الكاملة بشؤون الجنسين. إن حفظة السلام لا يجوز لهم أبدا أن يخونوا الثقة التي يضعها فيهم السكان المدنيون، ويجب ألا يفلتوا من العقاب عن أعمالهم.

ونرى أن الوقت قد حان لأن تقوم الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، ببذل جهد أكثر مما بذل حتى الآن في النهوض بقضايا المرأة في مجال حفظ السلام. وتقرير الإبراهيمي في هذا الخصوص قيد النظر المتواصل. وقد رحبنا من قبل بتوصياته المفيدة. إلا أننا نرى أنه لابد من إبراز البعد الخاص بشؤون الجنسين في عمليات حفظ السلام وعمليات دعم السلام، فهو يمثل حلقة مفقودة بالنسبة للتقرير.

ونؤيد إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا بشأن إدخال المنظور الخاص بقضايا الجنسين في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد. ونرى أن الإجراءات التي حددت في ذلك الإعلان يمكن أن تكمل وتسد الثغرات الموجودة في توصيات تقرير فريق الإبراهيمي.

وكما قلت، فإن المرأة قد تكلمت. وأوضحت أنها مستعدة لتحمل مسؤولياتها وتولي شؤون حياتها وشؤون السلام في مجتمعاتها. ويتعين على مجلس الأمن بشكل خاص، والأمم المتحدة بشكل عام، الاستجابة بإجراءات ملموسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي وإلي وإلى الوفد الناميبي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أنضم إلى زملائي الذين سبقوني في الإعراب لكم سيدي وزير خارجية ناميبيا، عن سعادتنا ونحن نراكم تترأسون هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن. وأود أن أشكر أعضاء وفد ناميبيا جميعا على عملهم في رئاسة المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

إننا نقدر حق التقدير إسهام بلدكم، سيدي الرئيس، في تعزيز الأهداف النبيلة التي تتوخى النهوض بوضع المرأة. ونحن ممتنون أيضا للسيدة أنجيلا كينغ والسيدة هيزر على بيانيهما وخصوصا ما ورد فيهما من أفكار محددة أثق بأنها ستكون مفيدة جدا في العمل الفعلي الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة المختصة والأمانة العامة.

إن الكلمات "المرأة" و "السلام" و"الأمن" تتخذ بشكل متوائم، لأن هذا الوئام حددته مسبقا الطبيعة. ولكن بما أننا اخترنا هذه الكلمات الثلاث لجدول أعمالنا، فإننا مجبرون اليوم على التحدث عن مفاهيم أخرى الجمع بينها

ليس طبيعيا، ولكنها تتآلف في أحيان كثيرة جدا في عالمنا المعاصر: كالمرأة والحرب، والمرأة والصراع المسلح.

وتشمل ولاية مجلس الأمن كدور أساسي له صون السلم والأمن الدوليين. والتصميم على تعزيز هذا الدور الأساسي أعلنه بقوة مؤخرا رؤساء دولنا في الإعلان الذي اعتمد بالإجماع في اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن. إن مشاركة المجلس في حسم صراعات مسلحة مختلفة في شتى بقاع العالم تضع على عاتقنا المهمة الصعبة المتمثلة في إيلاء الاهتمام الواجب لكل جوانب حالات الأزمات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. والمجلس في سياق اضطلاعه بالتزامه الرئيسي بموجب الميثاق، أجرى في السنوات الأخيرة عددا من المناقشات المفتوحة، واتخذ بعض القرارات الهامة حول حماية الأطفال والمدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في الصراعات المسلحة، وحول مشاكل بناء السلام فيما بعد الصراع.

ولابد لنا من أن نقول إن الصراعات المسلحة، والحروب العدوانية، وأعمال الإرهاب تسبب معاناة هائلة للمرأة. فالمرأة تموت لأنها تجد نفسها في منطقة أعمال قتالية؛ وهي تفقد زوجها وأشقاءها ووالدها وأبناءها في الحرب، وبفقدان معيلها فإنها تتحمل الوطأة الكاملة للمشاكل الاقتصادية؛ فتصبح ضحية للعنف وتتجول من مخيم للاجئين إلى آخر. وهي بحاجة إلى نهج حساس وإلى حماية موثوق بها.

غير أن النساء، كما سبق أن قيل اليوم لسن مجرد ضحايا لا حول لهن ولا قوة. فهن يشكلن مصدر قوى هائلة وبوسعهن تقديم مساعدة قيمة للغاية في تحقيق الوئام بين المتحاربين وفي لأم جراح الحرب.

لقد بدأت تظهر توا الطاقة الكامنة للمرأة في مجال صنع السلام وتصبح واقعا حيا، ونأمل أن تؤدي مناقشة اليوم في مجلس الأمن إلى زيادة تنميتها. ليس بإمكاننا أن نقول إن المجتمع الدولي لم يعبأ حتى الآن بهذه المشاكل. فالتوصيات والمبادرات الخاصة بإدخال قضايا الجنسين في سياق تطبيق المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وهي مبادرات ترمي إلى إشراك المرأة في عمليتي صنع السلام وبناء السلام، قد تجلت بشكل عام في برنامج عمل بيجين، وإعلان ويندهوك، وخطة عمل ناميبيا، وفي التوصيات بشأن المرأة والصراعات المسلحة التي وافقت عليها اللجنة المعنية بوضع المرأة في دورتها الرابعة والأربعين.

وينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن توقع العقوبة التي لا مفر منها في جرائم العنف الجنسي الذي يرتكب ضد المرأة في الصراعات المسلحة أيا كان مقترفها. ونحن على يقين بأن هذه الهيئة ستندمج بانسجام في النظام القائم لصون السلم والأمن الدوليين - الذي يضطلع مجلس الأمن فيه بدور أساسي - باستكمالها الأنظمة القضائية الوطنية في الحالات التي تثبت فيها عدم كفاية تلك الأنظمة. وعندما وقعت روسيا على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يوم ١٣ أيلول/سبتمبر، دللنا على تصميمنا مع بلدان أخرى على محاولة إنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة لجرائم معينة منها الجرائم التي ترتكب ضد المرأة.

وتم أيضا إبراز مشكلة المرأة في الصراعات المسلحة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي انعقدت في حزيران/يونيه بعنوان "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين". وتبين الطبيعة الشاملة للوثيقة المتضمنة نتائج تلك الدورة الاستثنائية بشكل مقنع أن حسم التحديات التي تواجه البشرية في جميع المجالات بدون المشاركة الكاملة للمرأة أمر مستحيل. وينطبق هذا على الدور الهام الذي يمكن وينبغي أن تضطلع به المرأة للقضاء على حالات الأزمات ومنعها في التربية السليمة للنشء الجديد وفي تنمية ثقافة السلام وفي الحوار بين الحضارات.

وما من سبيل أضمن من استئصال الصراعات من حياة الناس لحماية المرأة من فظائع الحرب. وكان هذا هو جوهر الاقتراح الروسي الرامي إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، مما يستدعي وحدة العمل من جانب المجتمع الدولي في المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ومجالات حقوق الإنسان وحماية البيئة. وكما ركز الرئيس الروسي بوتين في البيان الذي ألقاه أمام قمة مجلس الأمن في ٧ أيلول/سبتمبر، من المهم بصفة خاصة لتحسين قدرة الأمم المتحدة على منع الأزمات الكشف عن الأسباب الكامنة وراء الصراعات، بما في ذلك الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير ثقافة لمنع الأزمات، وزيادة التركيز على استباق الأحداث، وتقع المسؤولية المباشرة عن ذلك على عاتق مجلس الأمن.

وينبغي للمجلس في سعيه إلى ردود على تحديات عصرنا الشديدة أن يصغى عن كثب لصوت المرأة وأن يولي في اتخاذ قراراته اهتماما أوثق لمنظور تكافؤ الجنسين، ونأمل أن يترتب على هذا النهج الترويج لحماية حقوق المرأة على نحو أكثر فعالية والمساعدة في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في إقرار سلام دائم على ظهر كوكبنا الأرض، حتى لا تجتمع بعد اليوم كلمتا "المرأة" و "الحرب" أو "المرأة" و "المعاناة".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى بلدي، وإلى الوفد النامييي.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شئ أن أنضم ألى الآخرين في تهنئتكم، سيدي، وتهنئة وفدكم على ما أظهرتموه من المبادرة في تنظيم اجتماع اليوم الهام والجيد التوقيت. ونرحب بزيادة ما توليه الأمم المتحدة من الاهتمام لوضع المرأة في حالات الصراع. فنسب النساء والأطفال عالية بشكل استثنائي بين المدنيين المتأثرين من جراء الصراع المسلح. وهذه المناقشة المفتوحة التي تجري في يوم الأمم المتحدة الخامس والخمسين تمثل خطوة هامة صوب تركيز الاهتمام على ضحايا الصراعات من النساء، وعلى إشراك المرأة على نحو أكثر نشاطا في منع الصراعات وتسويتها، فضلا عن بناء السلام.

سيقوم ممثل فرنسا بالإدلاء ببيان باسم الاتحاد الأوروبي يحظى بالتأييد الكامل من وفدي، وسأقتصر تبعا لذلك على إبداء ملاحظات قليلة على مسألة المرأة وعلاقتها بالسلام والأمن.

لقد قدمت لنا الأمينة العامة المساعدة كينج والسيدة هيزر، مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إحاطة إعلامية اليوم عن احتياجات المرأة الخاصة في حالات الصراعات وعن أهمية الإسهامات التي يمكن أن تقدمها النساء للسلام والأمن. وأدهشني بصورة خاصة التحليل الهام الذي قدمته السيدة هيزر للكيفية التي يمكن لمجلس الأمن بها أن يشركهن بها. فذكرت على سبيل المثال أن أمن المرأة أفضل مؤشر لأمن الأمة، وأن نظم الإنذار المبكر يجب أن تأخذ آراء النساء بعين الاعتبار. وتعليقات السيدة هيزر المتسمة بالسلاسة تبرز من جديد أهمية المدخلات التي يمكن أن يقدمها الآخرون، والتي ينبغي تشجيعهم على تقديمها من أجل تحسين أداء مجلس الأمن،حفاظا على مصلحة المجلس ذاته.

وتبرز تعليقات السيدة هيزر أيضا أهمية اجتماع صيغة أريا الذي عقد بالأمس مع بعض المنظمات غير الحكومية الرئيسية النشطة في هذا الميدان والذي ترأسته السفيرة دورانت. وتؤدي هذه المنظمات غير الحكومية دورا ضروريا في كفالة تلقي مجلس الأمن ما يحتاجه من معلومات

بغية إتاحة الفرصة لأن تضطلع المرأة بالدور الهام المنوط بها في حفظ السلام.

وتعمل هولندا بهمة مع هذه المنظمات على زيادة انخراط المرأة في أعمال بناء السلام. وقد دعمت هولندا في السودان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المنظمات النسائية التي تضطلع بدور أكثر نشاطا في حل الصراعات وبناء السلام. كما دعمنا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يضطلع به من أعمال في هذا الصدد، وهي أعمال أشارت إليها السيدة هيزر اليوم.

فرصة النجاح ضئيلة بالنسبة لاتفاق سلام لا يقوم فيه نصف عدد السكان بأي دور. وسنرحب ببذل المزيد من هذه الجهود المشتركة لزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المتعلقة ببناء السلام، ونحن على استعداد لأن نتبادل مع الآخرين الدروس المستفادة من الأنشطة المضطلع بها.

لقد شجعت الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة على إشراك المرأة في أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، بتعيين عدد أكبر من النساء على سبيل المثال كمبعوثات خاصات أو ممثلات خاصات للأمين العام. وينبغي إدراج منظور تكافؤ الجنسين في جميع السياسات والبرامج التي تتصدى للصراعات المسلحة، ليس فقط ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة، وإنما أيضا في المنظمات الإقليمية المعنية بمسائل السلام والأمن، كمنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، وفي هذا الصدد، قررت هولندا تمويل الاستعانة بمستشار لشؤون تكافؤ الجنسين في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويحدونا الأمل في أن يتمكن هؤلاء المستشارون المعنيون بنوع الجنس، مع توفير الدعم السياسي اللازم لهم، من المساعدة على تعميم منظور تكافؤ الجنسين في شؤون الحرب والسلام.

لقد كان من المنجزات البارزة في مجال حماية المرأة في الصراعات المسلحة بالطبع إدراج مسألة العنف القائم على نوع الجنس في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. فالاغتصاب والاستعباد الجنسي والبغاء القسري والحمل القسري والتعقيم القسري وغيرها من أشكال العنف الجنسي هي جرائم حرب حين ترتكب في سياق الصراع المسلح، وتشكل في ظل ظروف محددة جرائم ضد الإنسانية. ويتعين علينا أن نحول دون ارتكاب هذا العنف القائم على نوع الجنس، وأن نتخذ التدابير اللازمة لدعم الملاحقة القضائية لجميع الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم، وإتاحة سبل الانتصاف للمجني عليهن وإذكاء الوعي بمدى استخدام هذه الجرائم بمثابة أسلحة من أسلحة الحرب. ويجب فوق كل شيئ أن تتمثل الرسالة الموجهة في أنه لا يمكن لمقترفي جرائم العنف الجنسي ضد المرأة الإفلات من العقاب.

اللاجئون والمشردون داخليا هم أكثر الناس عرضة للمعاناة في أزمة الصراع المسلح. والنساء والأطفال والمسنون هم أكثر الفئات ضعفا في هذه الحالات. ولذلك تولي هولندا في برامجها للمعونات الطارئة اهتماما خاصا لاحتياجات اللاجئات، مع التركيز على سبيل المثال على مسألة الحقوق الإنجابية. وقد قدمنا الدعم للمشاريع التي اضطلع بها في السودان والصومال كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وتعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان (كير) وهي منظمة غير حكومية.

ويجب ألا ننسى أن النساء والأطفال عرضة للأذى بصفة خاصة في ظروف ما بعد انتهاء الصراعات. فهم معرضون لأن يصبحوا ضحايا للألغام الأرضية، مثلا، عند خروجهم إلى الحقول التماسا للغذاء والحطب، ولذلك فمن الضروري توجيه اهتمام خاص للمرأة والطفل لدى تنظيم حملات التوعية بأخطار الألغام.

ختاما، نرى أن هذه المناقشة التي يجريها مجلس الأمن تشكل خطوة هامة صوب توفير الحماية للمرأة في الصراعات المسلحة وفي تحقيق إمكانياتها بوصفها جزءا هاما من الحل. وينبغي للمجلس كذلك في متابعة هذه المناقشات أن ينظر في الطرق والوسائل الملموسة لحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة خلال الصراعات المسلحة وكفالة مشاركتها وتمثيلها على نحو كاف في انشطة حفظ السلام. ويبدو لنا أن مشروع القرار المعروض على المجلس يمثل الطريق الصحيح إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقية التي وجهها إلي وإلى وفدي.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): نود أولا وقبل كل شيء أن نهنئكم سيدي على أخذكم بزمام المبادرة إلى عقد مناقشة مواضيعية بشأن هذا الموضوع الهام. فإلى عهد قريب كان الدور الذي تؤديه المرأة في السلام والأمن غائبا تقريبا عن مناقشات المجلس.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير حكومة كندا للأمين العام على الجهود المستمرة التي يبذلها لتعميم منظور تكافؤ الجنسين في أعمال الأمم المتحدة. وأود كذلك أن أعرب عن مدى تقديرنا لمشاركة الأمينة العامة المساعدة أنجيلا كينغ معنا اليوم ونأمل، سيدتي، أن يصبح حضورك بيننا أمرا منتظم الحدوث. ختاما، من دواعي سرورنا الشديد أيضا أن نرحب في المجلس بالسيدة نولين هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

(تكلم بالانكليزية)

يشكل موضوع اجتماع اليوم عنصرا هاما من عناصر العمل المستمر الذي يضطلع به مجلس الأمن في حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. وقد جعلت كندا الترويج لهذا الموضوع عنصرا جوهريا في عضويتها بالمجلس نظرا لفداحة الثمن الذي يفرضه النزاع المسلح المعاصر على المدنيين، وغالبيتهم من النساء والأطفال. وكما أشار الأمين العام نفسه منذ قليل، فإن الصراع في العصر الحديث عادة لا يولي اعتبارا للخط الفاصل بين العسكريين والمدنيين. المدنيون، وخاصة النساء والأطفال، ليسوا بالخسائر العارضة المترتبة على الحرب، بل صاروا يشكلون الآن أهدافها المقصودة على وجه التحديد. ويمثل هذا أيضا أحد المواضيع التي تناولها المؤتمر الدولي الأول المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب الذي عقد مؤخرا، واستضافته كندا في وينبغ الشهر الماضي.

وللحروب آثار متباينة على كل من الرجال والنساء وعلى البنات والصبيان، وإنه لأمر طيب أن يصبح ذلك مسلّما به أخيرا. وقد بدأ مجلس الأمن يحرز تقدما في مجال التسليم بهذا التباين، بقراريه ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) بشأن حماية المدنيين، وقراريه ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، وبالبيان الصحفي الذي أدلى به رئيس المجلس بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في بداية هذا العام.

ونحن نسلم على نحو مطرد بالحاجة إلى اتخاذ تدابير تراعي حساسية الفوارق بين الجنسين لضمان استفادة المرأة والرجل على قدم المساواة وبالكامل من جهود بناء السلام، ولكننا بحاجة إلى قطع شوط أبعد من ذلك. وعلينا أن نضمن أيضا ألا يقتصر تركيزنا فحسب على المشاكل المتعلقة بكون المرأة ضحية للصراعات، فمعالجة هذه المشاكل ذاتها لا تقل أهمية عن تشخيصها. وعلينا أن نكرس أنفسنا أيضا لبحث المساهمة البناءة التي يمكن للمرأة – بغض النظر عن عمرها، وطبقتها الاجتماعية وعرقها، وجنسها أو أي وضعية أخرى – أن تقدمها فعلا لاتقاء الصراعات ولبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩) أن يكفل حصول موظفي الأمم المتحدة لدعم السلام على التدريب المناسب، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وكما لاحظ زميلي ممثل المملكة المتحدة من قبل، فإن حكومتي كندا والمملكة المتحدة قد وضعت، دعما لهذه الجهود، مواد تدريبية تتعلق بالمساواة بين الجنسين للأفراد العسكريين والمدنيين. وسعيا لزيادة الوعي بالمساواة بين الجنسين عبر طائفة من الموضوعات، ابتداء من وضع برامج للأعمال المتعلقة بالألغام إلى إيصال المعونة الإنسانية وصولا إلى صياغة قوانين ودساتير جديدة، فإن هذه المبادرة العملية تكمل الجهود المعيارية الرامية إلى كفالة المساواة في تمثيل المرأة في عمليات دعم السلام ومدونات السلوك وما إلى ذلك. وتوفر هذه المبادرة التوجيه فيما يتعلق بكيفية الاستجابة لمختلف تجارب المرأة واحتياجاتها في الصراعات المسلحة، بما في ذلك احترام حقوقها كإنسان والنهوض بهذه الحقوق. وتتطلع كندا إلى العمل مع غيرها من الدول الأعضاء في النهوض بهذا العمل.

وعمليات دعم السلام بحاجة إلى مهارات جديدة واتجاهات جديدة وأساليب عمل جديدة لخلق بيئة يجد فيها مثل هذه التدريب أرضا خصبة. وسيؤدي نشر النساء في الميدان - بما في ذلك نشرهن في عمليات حفظ السلام وكأفراد في الشرطة المدنية، وكممثلات خاصات للأمين العام، ومبعوثات خاصات، كما قال البعض منا - إلى انتشار هذا التفكير الإبداعي وأساليب العمل الابتكارية.

كما ينبغي أن تشمل البعثات أيضا خبراء يعملون منسقين للمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أو أن تكون هذه البعثات مجهزة، ما أمكن، بوحدات كاملة لكفالة إدماج المنظور الجنساني في أنشطة البعثة. كذلك ينبغي أن تصبح الاعتبارات الجنسانية محور القرارات المتخذة بشأن تحديد المساعدة الإنسانية وإيصالها.

وتتضرر النساء والفتيات بشدة من الصراعات، سواء كن في وسطها، أو أثناء هروبهن منها أو في المعسكرات، يعانين في أعقابها أو يقدن بناء منازلهن أو مجتمعاتهن. وتفرض الصراعات أعباء جديدة بصورة روتينية كما تؤدي إلى حدوث تغيرات في دور المرأة، كما بينت السيدة هيزر، المديرة التنفيذية، ببلاغة ساطعة.

وتعاني المرأة أيضا من انعدام الأمن الشخصي على نحو يختلف عن الرجل. فالنساء في مخيمات اللاجئين مثلا أكثر عرضة لأعمال العنف إذا لم تكن المخيمات مصممة بحيث تأخذ احتياجاتهن الخاصة في الاعتبار، كما ظهر على نحو مجسم في شريط الفيديو المؤتمر الذي شهدناه في بداية الجلسة. وبمقدور المساعدة الإنسانية التي تراعي الحساسيات الجنسانية أن تخفف الآثار المختلفة والسلبية التي يخلفها الصراع على النساء، وخاصة عندما تضع في الاعتبار التغيرات التي جلبتها الأزمات، باعترافها، على سبيل المثال، بالمسؤوليات التي أصبحت المرأة تتحملها كربة للأسرة.

وإننا نرحب بالمبادرات الأخيرة، مثل البيان السياسي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل إدماج المنظور الجنساني في المساعدة الإنسانية، ومشروع لجنة الصليب الأحمر الدولية المتعلق بالمرأة والحروب، وقرار تعميم المنظور الجنساني في المعايير المعتمدة. ونتطلع إلى تنفيذ المبادرات التي اتخذت مؤخرا في هذا المجال، ولا سيما فيما يختص بالميدان والمقر، وتقييمها. وقد اتخذت خطوات هامة أكثر من ذلك على النطاق العالمي لمعالجة الانتهاكات الموجهة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

ويشكل كل من القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا،

اللذين يضعا الاغتصاب على قائمة الجرائم ضد الإنسانية، سابقة أساسية. وعلاوة على ذلك، أدرجت المحكمة الخاصة برواندا الاغتصاب ضمن جرائم الحرب بالنسبة للصراعات المسلحة الداخلية، وكان قرارها الأول سابقة تحتذى، باعترافها أن الاغتصاب هو أداة للإبادة الجماعية.

وستكون المحكمة الجنائية الدولية أداة جديدة ذات أهمية خاصة في التصدي لإساءة معاملة المرأة، لأنها مزودة بولاية لا لتجريم الاغتصاب وحده، وإنما أيضا العبودية الجنسية، والإكراه على الحمل، والتعقيم الإجباري والاضطهاد على أساس نوع الجنس. وعلاوة على ذلك ستضم هيئة المحكمة قضاة لهم خبرة في استخدام العنف ضد المرأة. ويسعدني أن أعلن أن التشريع الكندي الذي وضع من أجل التنفيذ التام لنظام روما الأساسي قد بدأ سريانه بالأمس. ونحن نحث الآخرين على التوقيع على النظام الأساسي والتصديق عليه إذا لم يكونوا قد فعلوا ذلك، حتى يتسنى إنفاذ هذه الأداة الجديدة بأسرع ما يمكن.

ويستحق العمل المتواصل من المجتمع المدني بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن اهتماما خاصا. وفي بداية هذا العام كلفت كندا والنرويج السيدة غراسا ميشيل بإجراء استعراض شامل لدراستها المتعلقة بالطفل. وهي توجه نداء مؤثرا في استعراض ميشيل للفترة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠، من أجل توفير مزيد من الحماية للنساء والفتيات. ونحن نردد التأييد الذي أعرب عنه البعض حول هذه الطاولة بإجراء دراسة عن تأثير الصراعات المسلحة على المرأة.

وحسبما ذكرت السفيرة دورانت وآخرون، فقد استفدنا أمس من تبادل للآراء مفيد للغاية مع منظمات نسائية رائدة. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل التعاون مع هذه المنظمات، التي يسهم عملها في الميدان مباشرة في توفير الحماية للمرأة، والنهوض بحقوقها كإنسان وضمان مشاركتها الفعالة في عمليات السلام.

وينبغي أن تتضمن أي محاولة لإعادة بناء الديمقراطية والحكم الرشيد في أعقاب الصراعات العنيفة الاعتبارات الجنسانية. وينبغي تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة وبحرية على جميع المستويات وفي كل المراحل، ابتداء من الإغاثة إلى تحقيق التنمية. ودون هذه المشاركة ستتأثر استدامة التسويات السلمية الطويلة الأمد لأن هناك أصواتا هامة لم تجد من يصغي إليها؛ وستضيع فرص مشاركة المرأة البناءة، وتتبدد ٥٠ في المائة من الموهبة المتاحة لأداء هذه المهمة.

وفي بوروندي، مولت كندا مشاركة المرأة في المراحل الأولى لعملية السلام. ونرحب ترحيبا حارا بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق باستدامة مشاركة المرأة على الرغم من معارضة البعض لتلك المشاركة. وبينما تشكل هذه الجهود تحسنا، إلا أنه ليس تحسنا كافيا. ومشاركة المرأة حيوية للغاية قبل إجراء المفاوضات، وأثناء المفاوضات، وفي مراحل التنفيذ. ولنعط آذانا صاغية إلى طلب المرأة البوروندية بأن تشارك مشاركة كاملة في تنفيذ اتفاق السلام، على جميع المستويات وفي جميع المؤسسات المنشأة بعد انتهاء الصراع.

وترى كندا أن المنظور الجنساني ينبغي أن يصبح جزءا لا يتجزأ من عمل مجلس الأمن، بما في ذلك إعداد التقارير المقدمة للمجلس مستقبلا والمتعلقة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وعلينا، ونحن نشرع في تنفيذ تقرير الإبراهيمي بشأن عمليات حفظ السلام، أن نضمن أيضا الإدماج الكامل للمنظور الجنساني في عملية التنفيذ. ويسعد كندا، بالإضافة إلى ذلك، أن وحدة الدروس المستفادة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام قد استكملت تقريرها عن

الجنسانية وحفظ السلام. وكما لاحظت السيدة كينغ بسخرية وعن حق، فإننا نأمل أن نتعلم حقا من الدروس المستفادة. وإننا نشجع مجلس الأمن بقوة على أن ينظر في ذلك. وسنرعى الانتباه بصفة خاصة إلى التوصيات المتعلقة بالرصد والتقييم والمساءلة.

(واصل كلمته بالفرنسية)

إن موضوع المرأة والسلام والأمن يتطلب الاهتمام المتواصل من مجلس الأمن. ولدى مجلس الأمن من السلطات والأدوات ما يمكنه من أن يحدث فرقا إيجابيا.

والمحاورون الآخرون داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ضروريون في هذا المسعى ويجب أن يشاركوا فيه، وكندا ملتزمة بالعمل مع الآخرين الذين يشاركون في تعزيز جدول الأعمال هذا، ولضمان الإشراك الكامل للمرأة في السعي إلى تحقيق السلم والأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي وإليّ.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص، ومالطة تؤيد هذا البيان.

اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي على مبادرتكم بإدراج موضوع المرأة والسلم والأمن في جدول أعمالنا. إن اهتمام مجلس الأمن بالحالة الخاصة للمرأة اهتمام حديث. وقد أشاد المجلس بدورها الخاص بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠ بمناسبة اليوم الدولي للمرأة بناء على مبادرة من الرئيس في ذلك الوقت، سفير بنغلاديش. وهذه المناقشة تأتي منطقيا نتيجة الاهتمام بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة ومسؤولية المجلس فيما يتعلق بالسلم والأمن.

ولا ينبغي أن يتجاهل عملنا أولئك المشاركين في أماكن أخرى في الأمم المتحدة. وموضوع المرأة في الصراعات كان في الواقع أحد مجالات العمل الـ ١٢ في منهاج عمل بيجين والدورة الاستثنائية للمتابعة التي عقدتها الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والتي أضافت بحق "السلم" في عنوانها ورفعت وعززت التوصيات في هذا الموضوع. ولا يساورني شك في أن دور المرأة في جميع الحالات سيأخذه مجلس الأمن في الاعتبار.

وملاحظتي الأولى هي أنه عندما نتناول الصراع يبدو أن دور المرأة فيه دور سلبي في الأساس. وعادة ما يرد اسم المرأة فقط باعتبارها من الضحايا. ونظرا لأن المدنيين يعانون أكثر من غيرهم من الصراعات فإن المرأة تمثل أكبر نسبة من الضحايا. ولذلك من المهم أن تصبح قوات حفظ السلام أكثر حساسية إزاء متطلبات الحماية الخاصة بالمرأة، ومدربة على ذلك في بعثاتها. وفي السنوات الأخيرة أعطي اهتمام خاص للعنف الجنسي باعتباره وسيلة للحرب. وأعمال العدوان هذه تستهدف أساسا المرأة التي تقع في بعض الأحيان ضحية للاغتصاب بانتظام ولأعمال العدوان القائمة على أساس الجنس ويجب المعاقبة على هذه الأعمال.

وفي هذا الصدد يسعد الاتحاد الأوروبي أن المحكمة الجنائية الدولية، تعتبر أعمال العنف الجنسي التي ترتكب في أوقات الصراع، جرائم حرب، وفي ظروف معينة تعتبرها جرائم ضد الإنسانية. ونناشد جميع الدول التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتصديق عليه وإدخال مبادئه في تشريعاتها الوطنية.

تشكل المرأة أيضا قطاعا كبيرا من اللاجئين والمشردين وهذا يجعلها معرضة للخطر إلى أبعد حد. والاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق حيال التطور الحاصل في الاتجار بالأفراد في حالات الصراع ونرحب بالتقدم الذي أحرز صوب اعتماد اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها وخاصة البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأفراد. ونناشد الانتهاء السريع من هذا العمل.

إن إنهاء أعمال العنف تحد ذو وجهين. فهناك من ناحية واجب إعمال العدالة وهناك من ناحية أخرى الحاجة إلى المصالحة. وتقوم المرأة بدور حاسم في هذا الميدان وخاصة في أفريقيا. وأفكر الآن في بوروندي على سبيل المثال وكذلك في أمريكا اللاتينية. ونتذكر جميعا مثال الجدات في بلازا دي مايو اللائي أكدن أن ذكرى المفقودين لا يمكن أن يذهب في غياهب النسيان.

هذا المثال يقودني إلى التعليق الثاني ويبين لنا أيضا أن المرأة ليست مجرد ضحية في حالات الصراع؛ ولكنها تستطيع أن تقوم بدور أساسي في حل الصراع وفي إعادة البناء. وإذا كانت المرأة غير ممثلة حتى الآن بما فيه الكفاية في وظائف صنع القرار فقد بدأت بالمشاركة بنشاط في حل الصراعات، وفي حفظ السلم، وفي الدفاع وفي الشؤون الخارجية. ومن المهم أن نوفر لها الظروف الملائمة التي تمكنها من أن تصبح شريكة في هذه الأعمال.

وفي داخل الهيئات المختصة في الأمم المتحدة، يفترض جدلا أن المرأة يجب أن تكون قادرة على أن يستمع لها وأن تصل إلى وظائف صنع القرار. ويجب علينا أن نعمل بصورة متزايدة على تعيين المرأة التي تتوفر لديها الخبرة والكفاية اللازمة في مناصب الممثلات أو المبعوثات الخاصات. ولدينا رصيد من المصادر البشرية لم تستعمله الأمم المتحدة تماما.

وتقرير الإبراهيمي (S/2000/809) يتيح الفرصة لإجراء مناقشة معمقة لاستراتيجيات متكاملة لمنع الصراعات وبناء السلم. ويبدو أن دور المرأة لم يغط تماما بما في ذلك في التوصيات الخاصة بتدريب موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان. هذه الأهمية الجديدة التي أوليت للجوانب المدنية لعمليات حفظ السلام ينبغي أن تمكن المرأة من المشاركة على نحو كامل. وينبغي التفكير في التكوين المتوازن للفرق العاملة وذلك حتى يسمح للمرأة باستخدام قدراتها المعروفة على نطاق واسع في الاتصال بالمجتمعات المحلية والمشاركة في حقائق حياتها اليومية. ونأمل أن يؤخذ هذا الموضوع في الاعتبار عند متابعة تنفيذ هذا التقرير.

ويجب أن تشجع المرأة في بلادها على المشاركة في عمليات المصالحة وإعادة البناء. وهذا أمر تقوم به المرأة بالفعل أحيانا. وينبغي أيضا أن ندرس الوسائل التي تجعلها تشارك على نحو أفضل في المجتمع المدني وخاصة في المنظمات النسائية، وفي مجالات لازمة وحيوية للتعمير مثل العدالة. ومن الضروري أيضا المحافظة على الخدمات الاجتماعية الأساسية في حالات ما بعد الصراع وخاصة للنساء والأطفال.

والتماسك الاجتماعي، الضروري لتحقيق الاستقرار للدول البازغة من حالات الصراع أو التي تهددها الصراعات، يتعزز دائما بالمساواة بين الرجال والنساء وباحترام حقوقهم. وإعادة بناء المؤسسات الديمقراطية والحياة السياسية والعامة لبلد ما يجب أن تتضمن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار بسبب الحاجة إلى المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد يرحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرات التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في البوسنة والهرسك، وداخل حلف تحقيق الاستقرار في البلقان وإنشاء فريق عامل لوضع خطة عمل للمساواة بين الجنسين.

ويركز الاتحاد الأوروبي أيضا على أن يظهر هذا الموضوع بصورة واضحة في الإعلان الذي اعتمده مؤتمر قمة الألفية والذي سننفذه لصالح الشعوب المعنية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وفد ناميبيا.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، ولوفدكم على عقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس بشأن هذا الموضوع الهام.

ونشيد أيضا بناميبيا على دورها البناء في إلقاء الضوء على هذا الموضوع وخاصة في سياق خطة عمل ناميبيا بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد. ونظرا لمشاركة المرأة في موضوعي السلم والأمن المترابطين، فإن نظر المجلس في هذا الموضوع اليوم لم يكن ملائما فحسب، ولكنه جاء أيضا في الوقت المناسب.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الافتتاحية وأن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام المساعد، السيدة أنجيلا كينغ، المستشارة الخاصة المعنية بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، والسيدة نيولين حيدر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمرأة على مساهمتيهما. ولقد كان العرضان اللذان قدمتاهما غنيين بالأفكار والمقترحات والحماس والالتزام.

وقد سلم المجلس من قبل في العديد من قراراته وبياناته الرئاسية بالأثر المؤذي للصراع على النساء والأطفال وعواقبه الوخيمة ليس على السلم والأمن فحسب، ولكن أيضا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وربما يكون المجلس أكثر وعيا من أي جهاز آخر في الأمم المتحدة بأن كل صراعات اليوم تقريبا تحدث في الواقع داخل الحدود الوطنية، وأن أكثر من ٨٠ في المائة من الضحايا مدنيون، وفي الأكثر من النساء وأطفالهن. وهن في العديد من حالات الصراع أضعف الأعضاء من السكان، ويستهدفن في أغلب الأحيان ولكن هن أكثر من يهمل أيضا في أغلب الأحيان.

وقد أكد المتكلمون السابقون على أهمية مؤتمر بيجين المعني بالمرأة في تسليط الضوء على محنة المرأة، وخاصة في حالات الصراع. ولذا فإني لن أكرر ما قيل سلفا بل سأشدد على أهمية منهاج عمل بيجين والحاجة إلى إجراءات المتابعة الدائمة، ولاسيما في سياق المرأة في حالات الصراع المسلح.

وقد ألمح العديد من التقارير إلى أن الانتهاكات القائمة على أساس نوع الجنس ليست مجرد حوادث حرب، ولا توابع عرضية للصراع المسلح. بل إن هذه الأشكال من أشكال الاضطهاد تعكس ضروب عدم المساواة والمساس بالكرامة التي تواجهها المرأة في حياتها اليومية، حتى في وقت السلم. وألمح المقرر الخاص المعني بالعنف الموجه ضد النساء إلى أن الجرائم القائمة على أساس الجنس، مثل الاغتصاب في حالات الصراع المسلح، ليست أعمالا جنسية فحسب، ولكنها أعمال اعتداء، بسبب الإهانة وحالة الضعف التي تنزلها بالضحايا. وتستخدم الانتهاكات أداة للعقاب، والتخويف، والقسر، والإذلال والحط من قدر الإنسان. وهي تسبب أذى جسديا للضحايا وكذلك إهانة جماعة من الجماعات أو طائفة عرقية أو دولة عدوة.

والأحداث التي وقعت في حالات صراع، مثل رواندا وسيراليون وكوسوفو، قد سلطت الضوء على التجاوزات التي حدثت، وخاصة التي تتضرر منها النساء في وقت الحرب. ومن الأمور التي تشكل مصدر قلق بالغ أن نفس النوع من الفظائع يحدث في كل مكان من العالم حيثما

وجد سراع مسلح، وأن النساء والأطفال في تلك الحالات يتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وبسبب عمليات التروح الضخمة في حالات الصراع، تنفصل النساء في كثير من الأحيان عن أطفالهن. وقد جُند بعضهن بالقوة كمقاتلات، بينما عذبت أخريات وشوهن، واغتصبن، أو بترتت أطرافهن. وظللن يتعرضن لجرائم أخرى لا توصف، جرائم ضد الإنسانية. وتصبح معظم هؤلاء النساء يعانين من الصدمة بسبب الفظائع التي تعرضن لها أو شهدها. وعلى الرغم من كل هذا، يحاولن التغلب على آثار جراحهن - حقيقية أو نفسية. ويصبحن ما بين عشية وضحاها مسؤولات عن الأسر ويتعين عليهن رعاية اليتامى، والمشردين والمسنين. ويستمر معظمهن في تحمل هذا العبء أثناء إقامتهن في مخيمات المشردين واللاجئين مع توفر القليل جدا من أسباب البقاء.

وفي أوقات الصراع تضطلع النساء بدور هام في الحفاظ على النظام في الأسرة والمجتمع. إلا أن إسهاماهن كمعلمات للسلام في داخل الأسرة ومجتمعاهن تمضي بلا تقدير. والمرأة بالكاد تعتبر أبدا جزءا مكملا وأساسيا في القرارات السياسية، وتسوية الصراعات، وبناء السلام وعمليات السلام.

وعلى الرغم من أهمية وجهات نظر المرأة فيما يتعلق بحالات الصراع، وصنع السلام وحفظ السلام، فإنها ناقصة التمثيل في مناصب صنع القرار على جميع المستويات. ولا تزال ناقصة التمثيل بدرجة كبيرة في مناصب صنع القرار السياسي، وليس من المرجح أن تُشرك في القرارات المتعلقة بأمن الدولة. وفي بعض حالات الصراع، مثل الصراع في سيراليون، على سبيل المثال، توصلت بعض النساء اللاتي عملن مع المتمردين، بمرور الزمن، وغالبا من خلال الحوار مع غيرهن من النساء، إلى إدراك عدم جدوى الصراع وخاصة دورهن فيه، ويمكن للعديد منهن أن يستخدمن كقنوات لتحقيق السلام. غير أن دورهن كقنوات للوصول والاتصال بين الجماعات المتحاربة كثيرا ما يغفل في المبادرات الرسمية للتوسط من أجل السلام. وفي مرحلة ما بعد الصراع، كثيرا ما يتسبب التركيز على الصعد الأكثر رسمية والمتمثلة في إنشاء نظم للحكم من خلال الأحزاب السياسية، في إغفال دور وأصوات النساء، اللاتي على الصعيد غير الرسمي وصعيد المجتمع المحلي قد يكون لديهن الكثير مما يسهمن به في المساعدة على تحديد شروط السلام والأمن.

وعلى الرغم من الاعتراف بالمشاكل القائمة، فإن هناك الكثير مما ينبغي عمله من حيث إجراءات المتابعة. وقد حُددت إجراءات تصحيحية عديدة في عدد من المبادرات الهامة المعنية بالمرأة، مثل خطة عمل ناميبيا، وكذلك تقرير ماشيل لعام ١٩٩٦ واستعراض ماشيل لعام ٢٠٠٠. وقد سلطت السيدة كينغ والسيدة حيدر وكذلك المتكلمون السابقون الضوء على العديد من هذه المبادرات. ولتوخي الإيجاز لن أكررها، بل أعرب عن تأييد ماليزيا للعديد منها واعتزامنا العمل بصورة بناءة في المجلس وكذلك في أجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

وإن زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار، وكذلك في حفظ السلام، لها أهمية بالغة، ولكن ليس هذا هو كل المطلوب. وينبغي لمراعاة أثر الفوارق بين الجنس أن تكون شاغلا رئيسيا في جميع القرارات والإجراءات المتعلقة بالسلم والأمن ,ايضا في برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ومراعاة نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية كعملية لتقييم الآثار المترتبة بالنسبة للنساء على أي عمل عام مخطط في أي مجال، بما في ذلك الأمن، وبناء السلام، وصنع

السلام، وحفظ السلام، قد اعتمدها منهاج عمل بيجين، وكذلك لجنة وضع المرأة. وبفضل خطة عمل ناميبيا، وغيرها، يجري الآن في إدارة عمليات حفظ السلام الاضطلاع بدراسة لتقييم مدى إدماج مراعاة منظور نوع الجنس في جميع مراحل عمليات حفظ السلام. ومن الواضح أن خطوات هامة قد اتخذت في إعطاء مضمون لدور المرأة في السلم والأمن. وينبغي متابعة جميع هذه التدابير والإبقاء عليها. وجلسة المجلس اليوم والقرار الذي سيتخذه المجلس يسهمان بصورة جوهرية في هذه الجهود، وأود أن أهنئ رئاسة ناميبيا على نجاح هذه المناقشة.

واسمحوا لي أختتم بياني بشيء أعتقد أنه أنسب ما يكون في هذه المناسبة، وهو الإعراب عن التقدير لدور المرأة، بما في ذلك دور الضيفتين المتكلمتين البارزتين اللتين خاطبتا المجلس.

وأعتقد أن رالف والدو إمرسون قال إن التعريف الكافي للحضارة هو تأثير النساء الخيرات. ولست متأكدا إن كان هو قال هذا القول ولكني أحب أن أعتقد أنه قيل على لسان رجل خير وعاقل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إن وفدي يعرب عن ترحيبه الحار بكم وأنتم تترأسون جلسة مجلس الأمن هذه.

وأود أيضا أن أشكركم ووفد ناميبيا على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة وإعطاء المجلس فرصة ممتازة لتبادل الآراء والمقترحات على نطاق واسع يهدف إلى إيجاد وسائل فعالة لحماية المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن.

ونتوجه بالشكر إلى الأمين العام على بيانه الهام الذي أدلى به صباح اليوم، وكذلك إلى السيدة كينغ، الأمين العام المساعد والمستشارة الخاصة المعنية بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، والسيدة حيدر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على إسهاماتهما في مناقشتنا هذه.

والمسألة المطروحة علينا اليوم مسألة معقدة. وعلينا أن نضع في الحسبان، أيضا، أن عددا من الأجهزة في منظومة الأمم المتحدة يعالج جوانب مختلفة لهذه المسألة، وثمة عدد من السياسات والتوصيات المحددة التي تم وضعها في هذا الصدد.

ونود أن نثني، بصفة خاصة، على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لجهوده من أجل ضمان أن تكون المرأة نصف كل حل. كما نود أن نؤكد على المساهمة الهامة للأجهزة غير التابعة للأمم المتحدة، ووكالات المساعدة الإنسانية، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، في حماية المرأة في الصراع المسلح وتوفير المساعدة الإنسانية وغيرها من أوجه الغوث الضرورية لها. وينبغي لمجلس الأمن أن يفصح عن رأيه الخاص شأن حماية المرأة ودورها في صون السلم والأمن، طبقا لولايته.

وفي السنوات الأخيرة، إزدادت قوة العزم الدولي على ضمان حقوق المرأة في حالات الصراع، بصورة كبيرة. واستجابة للاستهداف المتزايد للمرأة وغيرها من المدنيين، الأمر الذي أصبح يمثل أداة مشينة في الحرب المعاصرة، وضع المجتمع الدولي مجموعة من القوانين، إضافة إلى اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧ تعالج الجرائم التي ترتكب ضد السكان المدنيين، مع التشديد بشكل خاص على حماية المرأة. وينطوي نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الملاحقة القضائية للقضايا القائمة على أساس نوع الجنس في نطاق اختصاصها، ويصنف الاغتصاب، والدعارة القسرية وغيرهما من أشكال العنف

الجنسي على أنها جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية. كما أن محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة قد أدرجتا الاغتصاب باعتباره جريمة ضد الإنسانية في حدود اختصاص كل منهما. ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة رواندا الاغتصاب والدعارة القسرية وأي شكل من أشكال الاعتداء على الحرمات، انتهاكا للمادة الثالثة من اتفاقية جنيف الرابعة، وإنتهاكا للبروتوكول الإضافي الثاني.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات بشأن حماية الأطفال والمدنيين في الصراع المسلح، وحث كافة الأطراف على اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف المرتبطة بنوع الجنس.

وعلى الرغم من كافة الجهود الدولية، لاتزال المرأة أضعف ضحايا الصراعات المسلحة. ومع سرعة تفشي الحروب فيما بين الدول وغيرها من أعمال القتال، يمثل المدنيون على نحو مطرد السواد الأعظم من ضحايا الحرب، مع استهداف النساء والفتيات بأكثر أشكال الاعتداء وحشية، بما في ذلك الاغتصاب، وتشويه الأعضاء الجنسية، والمعاملة المهينة جنسيا، والحمل القسري. ويحمل العنف الجنسي في طياته مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. كما كان تزايد أعمال القتال فيما بين الدول أو بين الأعراق خلال العقد الأخير، وتزايد عدد اللاجئين، حافزا على تفجر انتشار المرض على نحو رئيسي، وإن كانت الاحصاءات لم تسجل ذلك بعد. وعلاوة على ذلك، تعاني المرأة كذلك من روع فقدان الأقارب والأصدقاء في أوقات الصراع المسلح، واضطرارها أيضا إلى تولي مسؤولية رعاية أعضاء الأسرة ممن يبقون على قيد الحياة. كما تشكل النساء الأغلبية بين اللاجئين والأشخاص النازحين.

ويشعر بلدي بقلق بالغ إزاء هذا الوضع، ويدين بقوة استهداف المرأة في حالات الصراع المسلح. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على ضرورة أن يولي مجلس الأمن اهتماما خاصا للاحتياجات الخاصة للمرأة المتضررة بالصراع المسلح، لدى النظر في الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلم والأمن.

ومن الأهمية بمكان أن تنطوي تقارير الأمين العام التي يرفعها إلى المجلس والتي تعالج حالات صراع بعينها أو تطورات في الميدان، على منظور نوع الجنس في معالجة الجوانب المختلفة لتحليل الصراع وتسوية الصراع. وإنني أشاطر متكلمين سابقين الرأي الذي أعربوا عنه بضرورة أن يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام ضمان توفير تدريب مناسب للعاملين في عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام وحفظ السلام، على حماية حقوق المرأة وحاجاتها الخاصة. وينبغي أن تتضمن قرارات مجلس الأمن بصدد إنشاء أو تمديد عمليات حفظ السلام، ولاية واضحة لمعالجة حماية النساء والفتيات المتضررات بالصراع، في مواجهة كافة أشكال العنف الجنسي، والاختطاف، والدعارة القسرية، والاتجار بالنساء، والتهديدات التي تأتي من الجماعات العسكرية أو الجماعات شبه العسكرية وغيرها من الجماعات.

وإننا نؤمن بأن لمجلس الأمن مسؤولية خاصة في دعم مشاركة المرأة في عمليات السلام عن طريق ضمان تحقيق التوازن بين الجنسين في مهام الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد اعترف المجلس بالفعل، من خلال بيان رئيسه في مناسبة اليوم الدولي للمرأة، بالدور الهام للمرأة في حسم الصراعات، وفي حفظ السلام، وبناء السلام، وشدد على أهمية تعزيز السياسة الواضحة والنشطة لإدماج منظور نوع الجنس في كافة السياسات والبرامج لدى معالجة الصراعات المسلحة وغيرها من الصراعات.

ويثني وفدي بشدة على جهد وتفاني كافة النساء المشتركات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات الإنسانية في ظل الظروف الصعبة والمحفوفة بالمخاطر في مناطق الصراع وما بعد الصراع. وإن وجود المرأة في بعثات الأمم المتحدة يمكن أن يعزز الثقة بين السكان المحليين، وهو عنصر بالغ الحساسية في أي بعثة لحفظ السلام. والمرأة بأدائها هذه المهام، ينظر إليها على أنها رحيمة وغير راغبة في تغليب القوة على المصالحة، وأنها على استعداد للإصغاء والتعلم، وكما ينظر إليها على أنها مساهمة في تهيئة بيئة الاستقرار والأخلاق التي تدعم مسيرة السلام.

وفي نفس الوقت، لاتزال المرأة دون التمثيل في صنع القرارات فيما يتعلق بحالة الصراع. وقلما يلتفت لمبادراتها ورؤيتها بشأن السلم والأمن، خلال مفاوضات السلام، وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ضرورة ألا ينظر إلى المرأة أساسا على أنها ضحية الصراعات المسلحة؛ وعلى المجتمع الدولي أن يستغل إمكانيات المرأة كوسيطة في الدبلوماسية الوقائية، والحفاظ على السلام وبناء السلام. فمبادرة بناء السلام التي قامت بها المرأة في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وكمبوديا، ورواندا، وموزامبيق، وغواتيمالا، تبين القيمة الكبيرة التي يمكن أن تكون عليها مساهمة المرأة في إحلال السلام.

وأوكرانيا، التي تعد مشاركا نشطا في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وصنع السلام، قد ساهمت أيضا بنساء في الشرطة المدنية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونؤكد استعدادنا لمواصلة العمل على نحو إيجابي مع الدول الأخرى الأعضاء بغية ضمان حماية المرأة في الصراعات المسلحة ومشاركة المرأة في عمليات السلام. وإننا على ثقة بأن مواصلة تطوير أفرقة حفظ السلام وبناء السلام، بمشاركة متساوية من الرجال والنساء، سوف تحسن فعالية حفظ السلام وصون السلم في جميع أنحاء العالم.

ويتطلع وفد أوكرانيا إلى النتائج البناءة لهذه المبادرة الهامة حول المرأة والسلام والأمن. ونأمل أن يتم إدراج الكثير من الأفكار المفيدة التي قدمتها وفود عديدة في هذه الجلسة، في مشروع قرار مجلس الأمن ذي الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفدي.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بالإعراب عن سعادة وفدي وأنتم ترأسون هذه الجلسة الهامة، سيدي الوزير، ولاتخاذكم هذه المبادرة. ونود أيضا أن نشكر، من خلالكم، الأمين العام، والسيدة أنجيلا كينغ، المستشارة الخاصة لقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة؛ والسيدة نولين هايزر المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ ووفد ناميبيا في مجلس الأمن برئاسة السفير إنجابا. كما نتوجه بالشكر إلى جميع الحاضرين هنا اليوم.

السلام هدفنا الأول، ولا جدال هنا، في مجلس الأمن، على أن السلام يجب أن يكفل. ولكن اسمحوا لي أن أضيف أن من العسير أن يكفل السلام من غير المرأة.

فنساء مالي لم ينتظرن أن تبلغ جمهورية مالي سيادتها الوطنية حتى يشتركن في درء الصراعات وتسويتها وإدارتها. ففض الصراع في المجتمع التقليدي جهد جماعي ولا بد من بذل التضحيات لخير المجتمع بأسره. ومن ثم أدت المرأة دورا أصيلا بالغ الأهمية. وفي الصراعات بين المجتمعات ليس غريبا أن تلجأ المجتمعات المتحاربة إلى التزاوج لإحلال السلام وهذا يُمكن من إبرام تحالف صداقة أو تضامن أو تعاون.

وبالمثل ظلت المرأة دائما جزءا من المجتمع كله ومن الأسرة وليست مجرد زوجة لرجل واحد. وتخضع المجتمعات المتحالفة لقواعد الزواج تجنبا لفصم العلاقة الاجتماعية الراسخة من خلال رابطة الزواج. والصراعات المعلنة بين

مجتمعات يربطها الزواج تحل عموما بتدخل المرأة التي تنشأ عن طريقها أواصر الزواج.

وظلت المرأة الأفريقية تُسهم دائما في تيسير ودعم مصاهرة القبائل وتعزيز الوحدة عن طريق الروابط الزوجية، على سبيل الأولوية، لأن هذه هي أقوى الروابط في سلسلة التضامن والتآخي والوئام. ومع ذلك يجب أن نُسلم الآن بأن الفردية التي كانت سائدة فيما مضى قد اكتسبت مقوماتها من هذه القيمة إلى حد أنها تُفضي إلى الصراعات الداخلية. وبذا تدخل أفريقيا أكثر مراحل تاريخها اضطرابا.

ولم تستطع مالي النجاة من هذه الويلات. ففي عام ١٩٩٠ نشب تمرد للطوارق في القسم الشمالي من البلد. وكما يحدث في سائر أنحاء العالم، فإن المرأة لا تُقرر عادة الدخول في حرب، وهي لا تشن الحرب. ومع ذلك فهي التي تُعاني نتيجة للحروب وتفقد أعز الناس لديها - الآباء والأزواج والأبناء - بل وتفقد شرفها وكرامتها. وإذ تدرك المرأة في مالي هذا الواقع فقد قررت لا أن تدير الأعمال العدائية وعواقبها الوخيمة فحسب، بل وأن تُشارك بنشاط في صون السلام والوحدة الوطنية. وهذا القرار الواعي أشرك المرأة في السعي من أجل الحلول السلمية للأزمة التي هزت شمال مالي وكانت لها آثارها المختلفة.

وشملت تلك الآثار المناداة بالتعبئة من أجل السلام؛ ووضع وتنفيذ خطة عمل وحملة إعلامية من أجل السلام والتعبئة الوطنية للمرأة حول الشعارات التي تُنادي بالسلام والمصالحة؛ وتعبئة الموارد من أجل السلام؛ وإشراك المرأة في درء وإدارة الصراعات وفي توطيد السلام؛ والأنشطة الإنسانية التي تركز على الضحايا المدنيين؛ والمشاركة في المفاوضات التمهيدية لاستعادة السلام؛ وأخيرا المشاركة في التفاوض على التحالف الشعبي وإقراره فهو الذي أعاد السلام إلى شمال مالي. ومع استعادة السلام تواصل المرأة في مالي كفاحها مع بقية أفراد المجتمع المدني من أجل توطيد السلام، وتمد يدها إلى سائر النساء في البلدان التي تمر بأزمات.

وتظل المرأة في مالي مقتنعة بأنه لكي تكفل فعالية عمليات حفظ السلام - التي ارتقت هذه الأيام من كونها عمليات تقليدية لحفظ السلام إلى أنشطة متعددة الأبعاد دعما للسلام - يجب أن تجد مبادئ المساواة بين الجنسين والإنصاف بينهما مكانا لها في كل البعثات وعلى جميع المستويات حتى يضمن للرجل والمرأة دور واحد في كل عنصر من عناصر عملية السلام: أي.حفظ السلام والمصالحة وبناء السلام. ونحن في هذا السياق نؤيد بشدة خطة عمل ناميبيا بشأن إدراج منظور تكافؤ الجنسين في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد، وهو ما اعتمد في ويندهوك في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠.

خلال قمة مجلس الأمن المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ رحب رئيس جمهورية مالي، الذي رأس المجلس، بمبادرة الأمين العام بأن أعلن أن التقرير المقدم من السيد الأخضر الإبراهيمي علامة بارزة في العملية التي ستجعل الأمم المتحدة ''قوة حقيقية وذات مصداقية لإحلال السلام''. (S/PV.4194، ص ٢٥)

وفي الوقت الذي يجب أن تكون فيه البشرية، أكثر من أي وقت مضى، مقياسا للألفية الجديدة، والذي يتوقع الناس فيه أن تكون الأمم المتحدة المعزز والضامن لتيسير التقدم للجميع - في عالم سلام وتضامن ومشاركة - يجب أن يُبدي مجلس الأمن قدرة على العمل واضحة ومميزة تردع وتطمئن. ولتحقيق تلك القدرة لا بد لنا أن نُدمج المرأة، كما لم تدمج من قبل، شريكة ومستفيدة في كل جوانب عملية السلام: حفظ السلام والمصالحة وبناء السلام.

ومالي تدرس الآن باهتمام شديد التوصيات التي قدمت بشأن الموضوع قيد الدراسة وسوف تُشارك بنشاط وإيجابية في المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار ذي الصلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الوفد النامي.

ما زال على القائمة عدد من المتكلمين. وبموافقة أعضاء المجلس، أزمع تعليق الجلسة الآن.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.